الفصل الثانى

الفصحى واللهجات

فى هذا الفصل

أولا : المستوى اللغوى للفصحى واللهجات فى دراسة اللغويين العرب

١ — تجاور الفصحى واللهجات طوال عصر الاستشهاد باللغة

٢ — موقف النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات القبلية

٣ — خريطة القبائل العربية بين قبول النحاة ورفضهم

٤ — المفاضلة بين لغات القبائل فى دراسة النحاة

ثانياً : قضايا الفصحى واللهجات فى ضوء النظرة الحديثة للمستوى اللغوى

أولا

المستوى اللغوى للفصحى واللهجات فى دراسة اللغويين العرب

تجاور الفصحى واللهجات طوال عصر الاستشهاد باللغة

جاء فى القرآن الكريم «ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم»، وهذه الآية — مع دلالتها الدينية على عظمة الخالق وخلقه — يفهم منها أمر آخر مؤداه : أن اختلاف الألسنة بين الناس من سنن الحياة وطبيعة المجتمعات البشرية ، تماما كاختلاف جلودهم وسحنهم ، باختلاف الأجناس والبيئات .

وليس اختلاف الألسنة مرادا به معناه العام فقط ، بمعنى : اختلاف لغة كالعربية مثلا عن لغة أخرى كالفارسية ، بل يشمل ذلك أيضا الاختلاف الذى يكون فى اللغة الواحدة وبين أفراد اللهجة الواحدة ، مما يمكن أن يلاحظه المرء بالأذن المجردة ودون جهد كبير بين أهل قرية وقرية مجاورة مثلا ، بل بين أفراد الأسرة الواحدة إذا اختلط كل من أفرادها بمجتمع يخالف المجتمع الذى يخالطه غيره .

وليس من المفيد هنا كثيرا التعرض لما إذا كانت اللهجات العربية هى التى سبقت اللغة الفصحى فى الجاهلية ، أو أن الفصحى هى التى سبقت وجود اللهجات ، وأن الأخيرة تفرعت عنها فى وقت متأخر ، فإن غموض المعلومات ونقص الأدلة فيما يتعلق بنشأة اللغات عموما ، واللغة العربية خصوصا ، سيؤدى إلى كثير من الفروض والحدس واصطراع الآراء دون الوصول من ذلك إلى نتائج مقنعة .

لكن الذى ينبغى معرفته أن اللغة العربية فى كل عصورها المعروفة اختلفت ألسنة العرب فى نطق لهجاتها تبعاً لاختلاف القبائل وظروفها

الاجتماعية ، وأن هذا الاختلاف قد شمل أصوات الكلمات وبنيتها والجمل والإعراب ، كما شمل أيضا معانى الكلمات فهما ودلالة .

كما ينبغى معرفة أنه كان لدواعى الصلة بين العرب اجتماعيا وتجاريا ودينيا أثر فى استخدام لغة عامة واحدة يفهمها الجميع ، وقد تكونت وشاعت بفعل العرف الذى فرضته الصلات الاجتماعية والنفع والانتقال ، ولم يأت نتيجة اصطلاح ومواضعة .

فقد وجد بين العرب فصحى ولهجات ، وليس من المفيد أن يعلم لماذا وجد ذلك ؟؟ ومتى وجد ؟؟ وإنما المهم أن نقدم الأسانيد التى تثبت وجود ذلك فعلا فى عصر الاستشهاد .

فمن الأسانيد الدالة على وجود كل من الفصحى واللهجات فى الجاهلية ما ورد من كلام الرسول (ص) مع الوفود العربية التى كانت تأتيه رغبة فى الإسلام ، وكذلك كتبه إلى الملوك ورؤساء العشائر العربية فى الدعوة إلى الإسلام وشرح مبادئه .

روى ابن الأثير : قال على بن أبى طالب للرسول — وسمعه يخاطب وفد بنى نهد — يارسول الله نحن بنو أب واحد ، ونراك تكلم وفود العرب بما لا نفهم أكثره ، فقال : أدبنى ربى ، فأحسن تأديبى ، وربيت فى بنى سعد — فكان الرسول يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم وتباين بطونهم وأفخاذهم وفصائلهم كلا منهم بما يفهمون ، ويحادثهم بما يعلمون ، ولهذا قال — صدق الله قوله — أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم (١) .

ومن كتابه عليه السلام لحمير فى اليمن :

---

(١) النهاية فى غريب الحديث ج ١ ص ٣ .

فى التِّيمَة* شاة ، لا مقوَّرَة الألْيَاط ولا ضِنَاك ، وأنْطُوا الشَّبَجَةَ ، وفى السُّيوب الخمس ، ومن زنى مم بكر فاصْحَقوه مائة ، واستَوْفِضُوه عاما ، ومن زنى مم ثيِّب فضرجوه بالأضـــاميم ، ولا تَوْصيم فى الدين ، ولا غمة فى فرائض الله ، وكل مسكر حرام ، ووائل ابن حجر يترفل على الأقيال (١) .

فمن هذين النصين يفهم ما كان من اختلاف الألسنة بين القبائل ، والأول منهما يذكر ذلك صراحة ، إذ يكلم الرسول وفود العرب بما لا تفهمه قريش ، لأنه يخاطب وفود القبائل بما تفهمه .

ولـكن لماذا لم يخاطبهم الرسول باللغة العامة مع الظن بأنها كانت معروفة للجميع ؟ .

لقد قال الرسول عن ذلك « أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم » ومن المتصور أن الوافدين من القبائل كان منهم العوام الذين يجيدون لهجتهم إجادة السليقة ، أما الفصحى فربما أجهدهم متابعتها ، وفهم كل ما يقال بها — تماما كما يحدث الآن بين العوام — وقد أراد النبى فوق ذلك أن يصنع مع أعضاء هذه الوفود ما يمكن أن يطلق عليه فى وقتنا الحاضر اسم « الزمالة اللغوية » .

فعلى الرغم من أن النص الأول يقرر وجود اللهجات ، فإنه فى الوقت نفسه لا ينفى وجود الفصحى المشتركة .

والنص الثانى — وهو ثابت رواية — كلماته غريبة المعنى ، وتتضح

(*) التيمة : الأربعون من الغنم — مقورة الألياط : مطلية الجلود بالقطران « معيبة » ضناك : شديدة الحسن — الشبجة : المتوسطة — السيوب : الذهب والفضة — اصعقوه : اجلدوه — استوفضوه : انفوه — الأضاميم : جماعات الرمى — لا توصيم : لا عسر — يترفل : يترأس .

(١) صبح الأعشى ج ٦ ص ٣٧١ .

غربتها بموازنتها بنص قرآنى مثلا تدور أفكاره حول التوجيه والإرشاد كما هو الأمر فى النص السابق — مثل آيات الوصايا فى القرآن الكريم «قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم إلخ» وقد اشتمل كتاب الرسول لحمير على ظواهر لهجية منفردة ، هى (أنطوا) فى (أعطوا) و (مم) بدلا من (من بكر) .

ويفهم من ذلك أن أهل اليمن كانت لهم لهجتهم المميزة بمعانيها وطرائق نطقها ، وانعكست بعض مظاهر تلك اللهجة فى استخدام اللغة العامة التى كتب الرسول لهم كتابه بها .

وإذا كان كلا النصين قد جاء فى الإسلام ، فإنهما قد ترتبا على ما سبق من قبل من وجود اللهجات واللغة المشتركة مستعملة ومعروفة بين قبائل العرب فى الجاهلية ، فالذى صنعه الرسول أوقاله ترتب على ما كان موجوداً بين العرب من قبل ، واستمر موجوداً حتى عصره . وهو وجود مستويين من الكلام فى الجاهلية وفى صدر الإسلام .

ومن أقوى الأسانيد أيضاً على هذه القضية قراءات القرآن المتعددة التى أبيح للعرب القراءة بها تيسيراً عليهم ، فإن هذه القراءات كانت لاختلاف اللهجات بين قبائل العرب ، وقد روعى فى هذا التيسير قدرات القبائل ومايدخل فى إمكانها من عادات نطقية خاصة ، كان مظهرها لهجاتهم التى درجوا عليها ، وسواء أكانت هذه القراءات سبعاً أو عشراً أو أربع عشرة أو أكثر مما اختلف حوله العلماء فيما بعد فى فهم الحديث (أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف شاف ، فاقرءوا ما تيسر منه) فإن ذلك الخلاف فى العدد والاختلاف حول تفسير الحديث لا يؤثر فى الدلالة التى تفهم من الحديث فيما نحن بصدده ، وهى أن القراءات لتعدد اللهجات بين قبائل العرب ، ومدى مقدرتهم على نطق اللغة المشتركة متأثرة بهذه اللهجات .

وقد كان من الطبيعى لأفراد هذه القبائل — الذين تفرقوا فى البلاد بعد أن

جمعهم الإسلام فانطلقوا فى الأرض ينشرون الدين الجديد ـ أن يحملوا معهم لهجاتهم المميزة ، وتدخلت حينئذ ظروف جديدة من أهمها سكنى الأمصار المفتوحة ومخالطة الأجانب والتعامل معهم ، فأدى ذلك كله إلى تعميق الخلاف بين اللهجات بما داخلها من سمات لغوية جديدة ، بفعل العوامل السابقة ، ويضاف لذلك استخدام الأجانب أنفسهم للهجات العرب الذين نزلوا بلادهم ، وبقيت الفصحى كما كانت من قبل اللغة العامة التى يفهمها الجميع ، لأنها لغة القرآن ، ولأنها الوسيلة الضرورية للصلة بين كل العرب .

يقول الجاحظ : وأهل الأمصار إنما يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب ، ولذلك تجد الاختلاف فى ألفاظ أهل الكوفة والبصرة والشام ومصر (١) .

ومن الحق أن النازلة من العرب فى الأمصار قد تأثروا أيضاً بلغة أهل الأمصار التى نزلوا فيها من فرس وروم وحبش ونبط وقبط ، ولم يؤثروا فيهم فقط .

ومن الحق أيضاً أن عهد الدولة الأموية ـ كما هو مشهور عنه ـ اتسم بالحرص الشديد على اللغة الفصحى والدفاع عنها ، وضرب المثل فى ذلك قدوة وتصرفا ، بإرسال أولاد الخلفاء للبادية أحياناً ، كما فعل معاوية مع ابنه يزيد ، وبتوقى اللحن وذمّ مرتكبيه ، وبالاعتماد على العرب غالباً فى كل أمور الدولة ، وكان ذلك كله عوامل طيبة ساعدت على المحافظة على اللغة الفصحى ودفع الأجانب لتعلمها ، ولكن بقيت العوامل الاجتماعية الأخرى قاهرة فوق كل تحفظ أو دفاع فى شيوع اللهجات واستعمالها .

يقول ابن الأثير : فما انقضى زمان التابعين على إحسانهم إلا واللسان

---

(١) البيان والتبيين جـ ١ ص ١٨ .

العربى قد استحال أعجمياً أو كاد ، فلا ترى المستقل به والمحافظ عليه إلا الآحاد ، هذا والعصر ذلك العصر القديم ، والعهد ذلك العهد الكريم[1].

وإذا تصورنا أن عهد التابعين قد امتد حتى منتصف القرن الثانى الهجرى ، فالذى يتوقع حينئذاك أن مرحلة جديدة من مراحل استخدام الفصحى واللهجات قد بدأت فى المجتمع العربى ، وتميزت هذه المرحلة بسمات جديدة يلخصها كلها عبارة واحدة هى « أن اللهجات العامية أصبحت فى الحضر عادة ، وأن الفصحى أصبحت صناعة » ويؤيد هذه العبارة الدلائل الآتيـة :

أولا : أن المطلع على كتب الجاحظ ، وما وصفه فيها من مشاهداته وما حكاه من مسموعاته وما نص عليه من آراء استخلصها مما شاهد أو سمع يستخلص منها وجود نوعين من اللغة فى عصره الذى امتد به من منتصف القرن الثانى إلى منتصف القرن الثالث ، إحداهما لغة الخاصة ، والأخرى لغة عامة الناس ، ويطلق على الأولى أحيانا أنها « لغة الأعراب » وفى مجال السخرية يصفها بأنها « لغة أصحاب التقعير والتشديق والتمطيط » ويطلق على الثانية أنها « لغة المولدين والبلديين » فتكلمو الأولى فئة خاصة هم الأعراب والمثقفون فى مجالات العلم والمواقف الجادة ، والمتكلمون للثانية هم عامة الناس ، ولا بد للأخيرين — وهم الأكثرية — من تعلم اللغة العامة لفهم القرآن ، وحاجتهم إليها فى مصالحهم وصلتهم بغيرهم من عامة العرب .

ولعل ذلك يقدم لنا أحد الأسباب التى كانت وراء الجهد العظيم الذى ازدهر فى النصف الثانى من القرن الثانى من النحاة والرواة ، وهو يفسر أيضا نشاط المعلمين للغة فى هذه الفترة فى كل من البدو والحضر ، وكذلك رغبة الناس فى رواية الغريب والتكسب به ، وهو أيضا السبب فى تأليف

(١) النهاية فى غريب الحديث والأثر ج ١ ص ٤ .

مختصرات النحو، لإعانة المعلمين على أداء عملهم، وإعانة الدارسين على الإلمام العام الميسر لمسائله ، وقد بدأت هذه المختصرات بالكسائى فى كتابه «المختصر الصغير» فى القرن الثانى ، وتوالت المختصرات بعد ذلك فى القرن الثالث وما بعده .

هذا كله يدل على أن الفصحى أصبحت صناعة ، وأن لغة العوام أصبحت عادة لا تحتاج لجهد فى النطق بها ، ومن المتصور حينئذ أن لغة العوام لم تكن بصورة واحدة فى كل الأقاليم والأمصار ، بل إنها لم تكن بصورة واحدة بين أهل مدينة واحدة كالبصرة مثلا ، كما روى الجاحظ اختلافات نطقية متعددة عن أهلها من الفرس والنبط والعرب ، بتأثير اللكنة واختلاف بنية الكلمات وترك الإعراب .

قال الجاحظ : إن الوحش من الكلام تفهمه الوحش من الناس . كما يفهم السوقى رطانة السوقى ، وكلام الناس فى طبقات ، كما أن الناس أنفسهم فى طبقات (١) .

وقال أيضا : ومتى سمعت — حفظك الله — بنادرة من كلام الأعراب ، فإياك أن تحكيها إلا مع إعرابها ، ومخارج ألفاظها ، فإنك إن غيرتها بأن تلحن فى إعرابها ، وأخرجتها مخرج كلام المولدين والبلديين ، خرجت من تلك الحكاية ، وعليك فضل كبير .

وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام، ومُلحة من مُلح الحَشْوَةِ والطَّغام ، فإياك وأن تستعمل فيها الإعراب ، أو تتخير لها لفظا حسنا ، أو تجعل لها من فيك مخرجا سويا ، فإن ذلك يفسد الإمتاع بها ، ويخرجها من صورتها ومن الذى أريدت له، ويذهب استطابتهم إياها، واستملاحهم لها(٢).

---

(١) البيان والتبيين جـ ١ ص ١٤٤ .

(٢) البيان والتبيين جـ ١ ص ١٤٦ .

وهذا كلام فى غاية الوضوح — ولكن هنا ملاحظتان جديرتان بالنظر :

أولاهما : يفهم من كلام الجاحظ النهى عن محادثة العامة بكلام الخاصة أو العكس ، كما يفهم منه أنه أصبح فى عهد الجاحظ مستويان اجتماعيان للكلام باللغة ، بل مستويات — تماما كما هو الأمر بيننا الآن — وأن الخروج عن ذلك مما ينبغى التحذير منه ، لأنه يعرض صاحبه لموقف اجتماعى محذور .

وثانيتهما : أنه قد وصل الأمر بتمايز مستويات الاستعمال درجة تمايزت بسببها النوادر (النكت) التى تقال بالفصحى أو العامية تمايزا يكاد يفصل بينهما ؛ إذ يؤدى التصرف فى النادرة من أحد المستويين إلى سماجتها وبرودتها.

ثانياً : روى عن بعض العلماء فى تلك الفترة أنهم كانوا إذا تركوا أنفسهم على سجيتها يتكلمون كلام العامة بألفاظ غير منقاة ، وتسامح فى الإعراب ، وميل إلى إسكان أواخر الكلمات ،

وقد روى عن الفراء وهو فى حضرة الرشيد حين قال له : أتلحن يا يحيى ؟ أنه أجاب : يا أمير المؤمنين ، إن طباع أهل البدو الإعراب ، وطباع أهل الحضر اللحن ، فإذا حفظت أو كتبت لم ألحن ، وإذا رجعت إلى الطبع لحنت .

وجاء فى إنباه الرواة « كان ثعلب لا يتكلف إقامة الإعراب فى كلامه إذا لم يحس لبسا فى العبارة ، وذكر ذلك لإبراهيم الحربى — رحمه الله — فقال : أيش يكون إذا لحن فى كلامه ، كان هشام النحوى يلحن فى كلامه وكان أبو هريرة يكلم صبيانه بالنبطية (١) .

وأمثال هذه الروايات كثير ، مما يدل — كما قال الفراء — على أن لغة العامة أصبحت طبعا وأن اللغة الفصحى للحفظ والكتابة ، وإذا كان الفراء

(١) إنباه الرواة جـ ١ ص ١٤٠ .

وثعلب من خاصة الخاصة ومع ذلك إذا تركوا أنفسهم على سجيتها يتكلمون لغة الناس !!! فكيف كان الأمر بين الناس العاديين أنفسهم !! إن هذا المظهر يدل أيضا على مدى التغير الذى حدث فى هذا العصر ، لاستخدام المستويين من الفصحى واللهجات .

ثالثاً : يدل على هذا التغير أيضا النشاط العلمى العظيم الذى حدث فى هذه الفترة ، واتجاهه إلى المبالغة فى التصون عن لغة عامة الناس ، سواء أكان ذلك بالرجوع للقديم ورفض ما عداه ، أو الانصراف إلى الأعراب فى البادية ، أو جهد اللغويين فى جمع اللغة — كما فعل الخليل بن أحمد — أو تنقية الفصحى مما علق بها من دخيل أو لحن ، وقد بدأ ذلك الكسائى بكتابه « ما تلحن فيه العامة » فإن كل ذلك يدل على ما نحن بصدده من أن الفصحى أصبحت لغة الصنعة لا الفطرة ، ولغة الكتابة لا النطق ، وهى فى حاجة إلى الدعم والمساندة والدفاع عنها ضد هجوم مقتدر من كلام العوام الذى يسنده الاستعمال وانتشاره بين الناس .

ذلك كله عن الحضر ، فماذا كان الأمر فى البادية فى ذلك الوقت ؟ ؟

يبدو أن البادية ظلت محافظة على ما كان عليه الأمر من قبل من تجاور اللهجات واللغة المشتركة العامة فيها مع استعمال كل منهما فى مجاله الخاص ، وظهر ذلك فى الروايات الكثيرة المتناثرة عن اللهجات فى كتب النحو واللغة ، إذ روى العلماء من ذلك ظواهر اللهجات التى سمعوها فى البادية ، وهى من الكثرة إلى الحد الذى دفع الفراء إلى أن يقول :

واعلم أن كثيرا مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته ، لرخصت لك أن تقول (رأيت رجلان) ولقلت (أردت عن تقول ذاك) ولكن وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز ،

وما يختاره فصحاء أهل الأمصار ، فلا تلتفت إلى من قال : يجوز ، فإنا قد سمعناه ، إلا أنا نجيز للأعرابى الذى لا يتخير ، ولا نجيز لأهل الحضرة والفصاحة أن يقولوا (السلام علا كم) ولا (جيت من عندك) (١) .

فهذا النص من الفراء يقرر عموما وجود كثير من ظواهر اللهجات التى سمعها العلماء، وأخذ بهذا السماع كله بعضهم ، وانتقى من ذلك آخرون، وإن كان الجميع على القبول بصورة عامة ، فمثلا فى النص السابق منع الفراء (رأيت رجلان) وهو مما تورده كتب النحو على لغة من يلزم المثنى الألف ، إما إبدال الهمزة عينا فى (أن) والياء ألفا فى (علا كم) وتسهيل الهمزة فى (جئت) وفتح الدال فى (عندك) فهى من ظواهر اللهجات التى يفهم عن الفراء رفضها أو الأخذ بها ، وإن خالفه فى ذلك آخرون .

ولا داعى للإفاضة هنا فى ذكر التفاصيل والنماذج ، فإن ما تستدعيه هذه الفكرة هو متابعة تطور استعمال الفصحى واللهجات متابعة مختصرة تقدم صورة عنها، وقد اتضح أنهما استعملتا معا فى البيئات العربية طوال عصر الاستشهاد الذى انتهى بالقرن الرابع الهجرى ، ومن المهم أن نتبين أيضا ما كانت عليه الحال حين حدثت هذه النهاية .

يفهم من كلام العلماء الذين عاصروا القرن الرابع ، ووصفوا حال اللغة فيه — أدباء أو جغرافيين أو لغويين — أن موجة الفصحى واللهجات استمرت فى غير صالح الفصحى ، اطرادا مع ما سار عليه الأمر من قبل بين الاثنين ، ويبدو أن اللغة الفصحى قد تضاءل نفوذها ، واقتصر مجال هذا النفوذ على شيئين :

---

(١) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص ٥ .

الأول : اللغة المكتوبة ، إذ يقوم بها عادة العلماء والأدباء ، وتأتى بعد الفكرة والروية .

الثانى : استخدام اللغة من بعض القبائل البدوية فى الصحراء ، وذلك لعزلتهم الاجتماعية التى حفظت عليهم صورة ما توارثوه من نطق اللغة .

أما اللهجات فقد ازداد نفوذها فى هذا القرن ، فشمل العام والخاص وتعددت صورها فى الأمصار والأقاليم بما حملت من لحن ورطانات وتحريف ، وتسرب هذا نفسه للهجات البادية بطول استمرار الصلة بين البدو والحضر من ناحية ، ويفعل الثورات المستمرة على الدولة العباسية من ناحية أخرى ، حيث كان الثائرون من الزنج والقرامطة ينحازون للبادية ، فيتخذونها موقعا للوثوب منه على الأمصار ، أو ملاذا يلجأون إليه فرارا من مطاردة جيوش الدولة .

وباختصار : فإنه من الممكن أن يقال : إن اللغة الفصحى أصبحت فى أواخر القرن الرابع ، لغة كتابة ، وما هو بسبيل ذلك من مواقف الجد والتروى كالخطابة والشعر والأحاديث الجادة بين الخاصة من العلماء وأهل الأدب .

ولنتأمل وصف ذلك فى ثلاثة نصوص لعلماء من القرن الرابع الهجرى ، أحدهم أديب وهو قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧) والثانى لغوى وهو أبو الحسن الزبيدى (ت ٣٨٠) والثالث رحالة وهو المقدسى (ت ٣٨٠)

● قال قدامة : وربما اغتفر فى دهرنا هـذا اللحن والخطأ للإنسان فى كلامه لكثرة اللحن فى الناس ، وأنه قد فشا وعظم ، وفسدت الفصاحة بمخالطة العرب الأعاجم والأقباط وسائر الأجناس ، فأما فى الكتاب فغير

معتفر له ذلك ، لأن الطرف يتكرر نظره فيه ، والروية تجول فى إصلاحه ، وليس كمثل الكلام الذى يجرى أكثره على غير روية ولا فكرة (١) .

• قال المقدسى : وجميع لغات العرب موجودة فى بوادى هذه الجزيرة إلا أن أصح ما بها لغة هذيل ثم النجديين ، ثم بقية الحجاز ، إلا الأحقاف فإن لسانهم وحش .

وفى مصر : لغتهم عربية ، غير أنها ركيكة رخوة ، وذمتهم يتحدثون بالقبطية .

وفى المغرب الإفريقى عامة : لغتهم عربية ، غير أنها منغلقة مخالفة لما ذكرنا فى الأقاليم ، ولهم لسان آخر يقارب الرومى (٢) .

• وقال الزبيدى : ثم نظرت فى المستعمل من الكلام فى زماننا وأوقفنا ، فألفيت جملا لم يذكرها أبو حاتم ولا غيره من اللغويين فيما فهوا إليه ودلوا عليه مما أفسدته العامة عندنا ، فأحالوا لفظه ، أو وضعوه غير موضعه وتابعهم على ذلك الكثرة من الخاصة ، حتى ضمنته الشعراء أشعارهم واستعمله جلة الكتاب وعلية الخدمة فى رسائلهم ، وتلاقوا به فى محافلهم ، فرأيت أن أنبه عليه ، وأبين وجه الصواب فيه ، ... وأدع اجتلاب ما أفسده دهماؤهم وسقاطهم مما عسى ألا يغرب عمن تمسك بطرف من الفهم إذ لو استوعبنا ذلك لطال الكتاب به (٣) .

فقدامة يفرق بين ما يجرى من الكلام بغير روية ولا فكر ، وهو الكلام الجارى بين الناس ، وما فيه الروية والتفكر وهو لغة الكتابة ،

---

(١) نقد النثر ص ١٢٤ .

(٢) انظر : أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم . صفحات ٩٧ ـ ٢٠٣ ـ ٢٤٣ .

(٣) انظر : لحن العوام ص ٧ .

والأول مظهره اللهجات التى يغتفر فيها الخروج على مقتضى قوانين العربية والفصاحة ، أما الكتابة فهى وسيلة الفصحى التى لا يغتفر فيها ذلك لمن يكتبون .

وفى وصف المقدسى للغة البادية والأقاليم يتضح فى كلامه تعدد اللهجات فى البادية حتى عصره ، وعبر عن ذلك « بلغات العرب فى الجزيرة » وأشار إلى ما بقى لبعضها من نسبة الصحة لها ، مع تفاوتها فى ذلك بين الصحيح والأصح، بخلاف لهجات الأقاليم العربية الأخرى فى مصر والشمال الأفريقى، إذ نسب إليها أنها عربية ركيكة أو منغلقة .

والزبيدى يصف ما فى أفق الأندلس فى زمانه بفساد لهجات التخاطب العامة بين من أطلق عليهم « دهماء الناس وسقاطهم » وقد امتد أثر ذلك إلى لغة الخاصة الفصحى التى استخدمت فى الشعر والكتابة والرسائل، وأحاديث الخاصة ، وقد انصرف الزبيدى عن النوع الأول لشيوعه وعموم البلوى به . واختص بجهده النوع الأخير فقط .

وخلاصة ما يفهم من هذه النصوص الثلاثة فيما يتعلق بعرضنا لتطور قضية الفصحى واللهجات أن الفصحى فى القرن الرابع قد اقتصرت على اللغة المكتوبة مع التحرز عن الخطأ فيها ، وفسدت اللهجات فى كل الأمصار وإن بقى حسن الظن ببعضها فى البادية .

وبانتهاء القرن الرابع الهجرى انتهى حسن الظن بالبادية أيضا ، وتوقف الاستشهاد تماما ، وبمضى الزمن تعرضت لغة الكتابة نفسها لمظاهر الخطأ فى بنية الكلمات والإعراب ، مع ركاكة الأسلوب وكثرة استخدام الكلمات الأعجمية فيه .

موقف النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات القبلية

« الفصحى لغة قريش » قضية نالت من الشهرة قديما وحديثا ما يكاد يصل بها إلى حد البدهيات ، لكن . . ليس كل ما اشتهر أو يشتهر بين الناس هو أصح الأشياء دائما ، لأن الأمر مرجعه أولا وأخيرا استقراء الحقيقة كما هى فى الواقع ، لا بحسب الشهرة والرواج .

وفهم موقف النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات يعتمد على الآراء النظرية التى وردت عن الأقدمين فى هذه القضية من ناحية ، وكذلك ما ورد من نصوص عن استعمال اللغة بين الناطقين العرب من ناحية أخرى .

واعتمادا على هذين المستندين ، وما ذكره الأقدمون عنهما من روايات وأخبار تتكون المادة العلمية التى تستخدم فى بيان الأفكار التالية التى تسلم كل منها إلى الأخرى ، وهى :

١ — الفصحى لهجة قريش وحدها أو لغة عامة العرب .

٢ — مجالات استعمال كل من الفصحى واللغات القبلية .

٣ — أساس موقف النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات .

لقد تتبعت النصوص القديمة التى يظن أنها كانت أساس الشهرة فى نسبة اللغة الفصحى إلى قريش خاصة ، وأنهم وحدهم الذين هيأوا للعرب لغة موحدة نزل بها القرآن ، وكانت رباطهم الفكرى والوجدانى ، فوجدت — على قدر جهدى — النصوص الآتية مرتبة تاريخيا .

• أورد ابن هشام الأثر التالى عن الرسول قال : قال ابن إسحاق : وكان رسول الله ﷺ يقول لأصحابه : أنا أعربكم ، أنا قرشى ، واسترضعت فى بنى سعد بن بكر [1] .

---

(١) السيرة النبوية جـ ١ ص ١٧٨ .

• ما روى عن عثمان من أنه قال للرهط القرشيين الثلاثة الذين كتبوا المصاحف : ما اختلفتم فيه أنتم وزيد (ابن ثابت) فاكتبوه بلسان قريش ، فإنه نزل بلسانهم — ففعلوا (١) .

• قال معاوية يوما : من أفصح الناس ؟ ؟ فقال قائل : قوم ارتفعوا عن لخلخانية الفرات ، وتيامنوا عن عنعنة تميم ، وتياسروا عن كسكسة بكر ، ليست لهم غمغمة قضاعة ، ولا طمطمانية حمير ، قال : من هم ؟ ! قال : قريش ، قال : ممن أنت ؟ ؟ قال : من جرم ، قال : اجلس (٢) .

• قال ابن فارس : وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها ، إذا أتتهم الوفود من العرب ، تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم ، وأصفى كلامهم ، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التى طبعوا عليها ، فصاروا بذلك أفصح العرب ، ألا ترى أنك لا تجد فى كلامهم عنعنة تميم ولا عجرفية قيس ، ولا كشكشة أسد ، ولا كسكسة ربيعة ، ولا الكسر الذى تسمعه من أسد وقيس ، مثل (تِعلمون ونِعلم) ومثل (شِعير وبِعير) (٣) .

• جاء فى بداية نص الفارابى اللغوى عن القبائل قوله : وكانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ . وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا ، وأبينها إبانة عما فى النفس (٤) .

تلك أهم النصوص القديمة فى هذا الموضوع ، ويلاحظ عليها ما يلى :

أولا : أن هذه النصوص وإن أثبتت لقريش الفصاحة ، فإنها لم تنفها

---

(١) المقنع فى رسم مصاحف الأمصار ص ٧ .
(٢) البيان والتبيين جـ ٣ ص ٢١٢ .
(٣) الصاحبي فى فقه اللغة ص ٢٣ .
(٤) انظر : الاقتراح ص ١٩ .

عن غيرها من القبائل ، وما ورد من نفى العجرفية والكشكشة والعنعنة إلخ . . عنهم ، قصد به أساساً تأييد فصاحة قريش ، لا نفيها عن غيرهم ، ويدل على ذلك أن الرسول نفسه ذكر بعد أن أخبر بفصاحته قبيلة أخرى أفادته تلك الفصاحة ، وهى قبيلة سعد بن بكر ، وكانت قريش نفسها ترسل أولادها إلى قبائل أخرى للاسترضاع واكتساب الفصاحة .

ثانيا : أن هذه النصوص — بمنطوقها — أثبتت الفصاحة لقريش . ولا يفهم منها نصاً تفردها بذلك على سائر العرب ، ولا يفهم منها كذلك أن لغتهم هى التى عمت كل العرب ، فاستخدمها الجميع تأسيا بهم ، فينبغى إذن أن يقتصر منطوق النصوص على ما أثبتته لقريش ، وقد وردت نصوص أخرى تثبت لغيرهم مثل ذلك ، كما روى عن عبد الملك بن مروان قوله : إذا أردتم الشعر الجيد ، فعليكم بالزرق من قيس بن ثعلبة — وهم رهط أعشى بكر — وأصحاب النخل من يثرب — يريد الأوس والخزرج — وأصحاب الشعف من هذيل .

ثالثا : ما ورد عن عثمان من إرشاده الكتاب بالرجوع للغة قريش إذا اختلفوا ، وقوله : « إنما نزل بلسان قريش » لا يفهم منه أن ذلك لم يكن لسان غيرهم ، فقد كانت قريش تستعمل اللغة الفصحى المشتركة بين العرب كما يستعملها غيرها من القبائل ، وقد نزل القرآن بهذه الفصحى المستخدمة فى قريش — كما قال عثمان — وكانت أيضا مستخدمة فى غيرها من القبائل بدليل أن القبائل العربية كلها تلقت القرآن بالإذعان والانقياد والخشوع وهل يكون ذلك كله إلا لأنهم فهموه وتمثلوه وتأثروا به .

رابعا : أضاف ابن فارس والفارابى مستنداً لإثبات فصاحة قريش ، وهو التخير والانتقاء من كلام من يفد عليهم من القبائل .

والحق أن طبيعة المخالطة والالتقاء لا تسمح بالانتقاء والتخير للأحسن فقط ، بل إنها لتجلب على هؤلاء المخالطين ألفاظا وظواهر لغوية يمكن ألا توصف — كما رأى ابن فارس والفارابي — بالحسن والصفاء والفصاحة والسهولة ، وبخاصة قريش ، إذ كانت تسكن مكة وما حولها وهم من أهل المدن ، وقريش تجار ، والتجارة تفسد اللغة ، وكان ذلك مما عيب على قريش نفسها فيما بعد ، فرفض العلماء الأخذ بلغتها أو لغة حاضرة الحجاز عموماً .

ويبدو أن السبب فى رواج فكرة فصاحة قريش واعتبار لغتها سيدة اللغات يعود إلى الرغبة فى إعلاء شأن قريش ، لدافع دينى لا لواقع لغوى ، فما دام رسول الله منهم وهو سيد العرب والعجم ، وما دام القرآن قد نزل عليه فيهم ، وهو سيد كلام العرب ، فإنه ينبغى للغتهم أيضاً أن تكون سيدة اللغات ، وبها توحدت لهجاتهم .

والذى أميل إليه فى هذه المسألة : أن قريشا كانت مثل غيرها من قبائل العرب تستخدم اللغة الفصحى كما يستخدمها غيرها ، وأنه كان لها لهجة خاصة بها — إلى جوار ذلك — فيها من الظواهر والسمات ما تفردوا به عن غيرهم ، وحين نزل القرآن بالفصحى — لغة العرب جميعاً — زاد الفصحى قوة ، ووجد الناطقون العرب فيه نصاً نموذجياً أعجبوا به واحتذوه .

• قال ابن جنى : إن العرب — وإن كانوا كثيراً منتشرين ، وخلقا عظيما فى أرض الله — غيرُ متحجزين ولا متضاغطين ، فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم يجرون مجرى الجماعة فى دار واحدة ، فبعضهم يلاحظ صاحبه ، ويراعى أمر لغته ، كما يراعى ذلك من مهم أمره ، فهذا هذا[1] .

فابن جنى يقدم صورة حية للطريقة التى توحدت بها لغة العرب ، فهم

---

(١) الخصائص ج ٢ ص ١٥ — ١٦ .

متشرون حقا فى أرض الله ، لكنهم بحكم الجوار والالتقاء جماعة واحدة ، يستظلون بعرف واحد فى اللغة وغيرها من الأمور المهمة ، وتلك هى الطريقة الصحيحة لتوحيد اللغة ، لا ما شاع واشتهر عن لغة قريش .

كانت بين العرب إذن لغة عامة ولهجات ، فما مجالات استعمال كل منهما بين العرب مجتمعين و بين القبائل خاصة ؟ ؟ .

إن الذى يحدد ذلك من بداية الأمر هو استخدام الفصحى فى الصلة بين العرب جميعا ، أما اللهجات فهى عرف محلى خاص بقبيلة واحدة أو مجموعة من القبائل تجمعها بيئة اجتماعية واحدة ، والمنتظر بناء على ذلك أن تتفق مجالات استعمال كل منهما مع الموقف العام الذى تمثله .

من المتوقع إذن أن تستخدم الفصحى بين الشعراء ، فالذى يستقرىء الشعر العربى — على وفرته — فى الجاهلية والإسلام يتأكد لديه أن الشعراء يكادون يتفقون فى استخدام مستوى واحد هو مستوى الفصحى فى شعرهم ، ونادرا ما يلقى الدارس أبياتاً تحمل طابع اللهجات المحلية مما سعى النحاة وراءه ، واستخدموه فى دراستهم لاستنباط الآراء ، فقليلة جداً تلك الأبيات التى رويت وفيها كشكشة أو عنعنة ، أو التزم فيها واحد من الأسماء الستة الألف أو المثنى كذلك ، وذلك بالمقارنة إلى ما ورد من الشعراء الذين ينتسبون إلى القبائل التى قيل إن هذه الظواهر اللهجية وردت عنها ، فإذا رجعنا إلى شعر الشعراء من تميم مثلا لا نجد « عنعنة » وإذا رجعنا إلى شعر ربيعة وشعرائها لا نجد « كشكشة » وهكذا ، فالأمر كله مرجعه البيت أو البيتان ، أو العبارة المروية التى ينقلها النحاة واحدا بعد الآخر ، ومع ذلك فإن تفسير هذه الظواهر غير مشكل — كما سيأتى الحديث عنه .

فاستخدام الفصحى فى الشعر هو المتوقع ، ولا يتوقع غيره ، لأن

الشاعر يرسل شعره إرسالا ، كى تتردد أنغامه بين كل العرب ، ولا يقتصر أمره على قبيلته وحدها ، وهذا مجاله الفصحى العامة بينهم .

ومن المتوقع كذلك أن تستخدم الفصحى فى مواقف الوفادة بين القبائل بعضها والبعض الآخر، وفى مجتمع قبلى — كمجتمع الجزيرة العربية قديماً — يتحكم فيه العرف لا القانون ، غالباً ما تحل المشاكل عن طريق الصلات والذمم والمعاهدات ، وينبغى حينئذ أن تكون أداة التفاهم واحدة ومباشرة وهى الفصحى العامة التى تحقق التفاهم وتبادل الآراء .

ومن المتوقع أيضاً أن تستخدم الفصحى فى موقف المخاطبة العامة حتى داخل القبائل نفسها فى مجالات التشاور والحروب وأماكن العبادة ، فيستخدمها حينئذ رؤساء القبائل والأشراف والكهنة .

وبصدد ذلك ينبغى التنبه إلى ما كان العرب يقيمونه من أسواق منتظمة على مدار السنة فى أقاليم مختلفة من الجزيرة العربية ، وفى تلك الأسواق يتجمع الناس من كل القبائل لتبادل المنافع بالبيع والشراء ، وسماع الشعر والخطب والآراء ، ولا يتم ذلك كله بغير لغة عامة يفهمها الجميع .

أما اللهجات القبلية المحلية فشأنها مختلف — كما هو الأمر فى كل العصور — إذ تستخدم عادة فى بيئة خاصة تضم قبيلة واحدة أو مجموعة من القبائل بينها صلة القرابة أو الجوار ، وفى إطار هذا المجتمع المحدد تصبح اللهجة ذات قيمة كبيرة ، إذ هى وسيلة أفراد القبيلة فى شئون حياتهم العادية — وما أكثرها — من حيث قضاء مصالحهم وتفاهمهم عن تلك المصالح ، كما تكون وسيلتهم فى التسلية والسمر وإلقاء النوادر والفكاهات .

• يقول الجاحظ : إذا أدخلت على الكلام الذى إنما أضحك بسخفه وبعض كلام العجمية التى فيه حروف الإعراب والتحقيق والتثقيل ،

وحولته إلى صورة ألفاظ الأعراب الفصحاء وأهل المروءة والنجابة ، انقلب المعنى مع انقلاب نظمه ، وتبدلت صورته[١] .

والجاحظ يقدم بذلك نموذجا واحدا لمجال من الكلام هو « الترفيه » حيث تكون صياغة الفكاهات والنوادر — كما يقول — خالية من الإعراب والتحقيق والتثقيل ، وتنساب على ما يقتضيه الموقف ، فيها سخف محبوب وألفاظ أعجمية وظواهر لهجية ، فينبغى قبولها كما وردت دون فرض مستوى من الكلام على مستوى آخر ، والنوادر والفكاهات تكون قطاعا مهما من حياة الناس إذا تأكدت بينهم المعرفة والمكاشفة ، ويتحقق ذلك غالباً فى بيئة اللهجة المحلية .

والآن ، نأتى إلى الفكرة الثالثة عن موقف النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات ،

وينبغى منذ البداية التفريق بين اعتبارين فى النظر إلى هذين المستويين :

الأول : اعتبار كل منهما مستوى خاصا ، له مجالات استعماله التى يتفرد بها ، واعتبار كل لهجة من لهجات القبائل مستوى خاصا متميزا عن مستوى غيرها من اللهجات الأخرى من ناحية وعن اللغة الفصحى من ناحية أخرى ، وهذا التفرد والتمايز بين الفصحى واللهجات يكون فى معانى الألفاظ كما يكون فى نطق الأصوات والصيغ وتأليف الكلام والإعراب ، وهو أمر لم يصنعه أحد بنية العمد ، ولم ينزل من السماء — كما يقول أصحاب التوقيف — بل صنعه عرف الناطقين للغة أو اللهجة بفعل التطور الذى لا يد لأحد على إيقافه أو تجميده .

---

(١) الحيوان جـ ١ ص ٢٨٢ .

وينبغى التنبه إلى أنه ليس هناك فاصل حاسم يوقف الالتقاء والتأثير المتبادل بين الفصحى واللهجـــات ، بأن يظهر فى الفصحى أحيانا بعض خصائص اللهجات ، وأن تفيد اللهجات من الفصحى معانى وصيغا وتراكيب، لـكن على الرغم من ذلك فإنه يبقى اعتبار كل منهما مستوى خاصا ينبغى دراسته على انفراد .

الثـانى : اعتبار الفصحى هى اللهجات نفسها ، وبهذا الاعتبار تتمثل الفصحى قديما مثلا فى لغة قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، فنطق هذه القبائل — على اتساع بيئاتها وتباين منازلها ، وامتداد الزمن بها — يعتبر وحدة واحدة تدرس جميعا لاستنباط القواعد منها .

ويلخص هذين الاعتبارين عبارة واحدة هى « التكلم بالفصحى متأثرة بلهجات القبائل أو اعتبار الفصحى هى نفس اللهجة » ، فأى هذين الاعتبارين أخذ به النحاة !!

من الإنصاف أن يعرف أولا أنه قد ورد عن علمائنا الأقدمين عرضا فى التعليق على بعض الروايات ما يفهم منـه الاعتبار الأول ، لـكن ذلك لا يكون منهجا عاما طبقوه والتزموه ، وإليك هذه النماذج الثلاثة :

• وروى ابن سلام : قال المستوغر بن ربيعة بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم وقد بقى بقاء طويلا حتى قال :

ولقد سئمت من الحيـاة وطولها وازددت من عـدد السنين مئينا
مائة أتت من بعـدها مائتـان لى وازددت من عدد الشهور سنينـا
هل ما بَقَـا إلا كما قد فاتنـــا يوم يكر ، وليـــلة تحـدونا

قوله (بَقَـا) ، يريد : (بَقِـىَ) و (فَنَـا) ، يريد : (فَنِىَ) ، وهما لغتان لطيء ، وقد تـكلمت بهما العرب [١] .

• روى ثعلب الأبيات التالية لمجهول من طيء :

أسير وما أدرى لعـــل منيتى ... يلبى إلى أعرافهـــا قد تدلت
فقلت لملاح السفينـــة خالد ... أجزها ، فقد طال الثواء وملت
أجزها فما كانت لها قارة الحمى ... مظنا ولا الأجيال مما تمنت
وما طرحت بى قلة عن عشيرة ... بظلم ، فلم أصبر عليه فقرت
تحن إلى الفردوس والشيح دونها ... وأيهات عن أوطانها حوث حلت

قال أبو العباس : هذه لغته ، وهو رجل من طيء [٢] .

• قال ابن جنى : رويت عن الأصمعى قال : اختلف رجلان فى الصقر ، فقال أحدهما : الصقر بالصاد ، وقال الآخر : السقر بالسين ، فتراضيا بأول وارد عليهما ، فحكيا له ما هما فيه ، فقال : لا أقول كما قلتما ، إنما هو الزقر — أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة كيف أفاد فى هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها ، وهكذا تتداخل اللغات [٣] .

فالفعلان (بقا وفنا) من (بقى وفنى) لغتان لطيء وقد تـكلمت بهما العرب ، والذى أفهمه من العبارة الأخيرة استخدامهما فى اللغة الفصحى العامة ، وبعبارة أقرب : استخدام مظهر من اللهجات فى الفصحى .

وقد علق ثعلب على استعمال الطائى المجهول فى شعره (أيهات فى هيهات وحوث فى حيث) بقوله : هذه لغته ، وهو رجل من طيء ، فقد استخدمت

---

(١) طبقات فحول الشعراء ص ٢٩ .
(٢) مجالس ثعلب — القسم الثانى ص ٥٦٦ .
(٣) الخصائص جـ ١ ص ٣٧٤ .

هاتان اللفظتان بتلك الصورة فى مجال من مجالات الفصحى وهو الشعر ، فهى لغة الشاعر فى هذين اللفظين ، واستعملت طريقتها فى الفصحى .

وقد علق ابن جنى على (الصقر والسقر والزقر) بقوله : هكذا تتداخل اللغات ، ولو عبرت عن ذلك بما أفهمه ، لقلت : هكذا تتكون بعض عناصر الفصحى ، بالإفادة من اللهجات عن طريق الالتقاء والاختلاط .

لكن هذا الاتجاه لم يكن منهج النحاة العام ، ولا يفهم ذلك عنهم صراحة من هذه التعليقات القصيرة المتناثرة فى الروايات السابقة وأمثالها .

إن منهج النحاة يبرز حقا فى الاعتبار الثانى ، اعتبار الفصحى هى لهجات القبائل على تعددها وطول الزمن بها .

فهذا الاعتبار لديهم هو الذى دفعهم لاختيار نوع معين من اللغة المروية عن القبائل ، لدراستها واستنباط القواعد منها ، وقد تجىء القاعدة كلها على أساس استعمال لهجة معينة ، وذلك كقولهم إن (ذو) من الموصولات العامة فى لغة طيء ، مما لا يشك المرء معه بأنه ظاهرة لهجية ، استخدمها بعض الناس من طيء فى اللغة العامة الفصحى مما ورد ذكره فى بعض أبيات الاستشهاد على هذه القاعدة ، لكن لم يكتب لهذا الاستعمال الشيوع وموافقة العرف فى اللغة العامة ، وإلا فلو عزلنا هذه الأبيات التى وردت عن هذه الظاهرة فى النحو ، فهل نجد لهذا الاستعمال أثرا فى شعر الشعراء وإن كانوا من طيء ؟ ؟ الذى أعلمه إجابة لهذا السؤال هو النفى .

وقد انعكست نظرة النحاة للصلة بين الفصحى واللهجات تماما فى دراسة النحو العربى ، فقد ترتب على هذه النظرة اضطراب الدراسة لا انسجامها ففى المسألة الواحدة وجوه ، ولكل وجه توجيهه ، وتجد هذه الوجوه والتوجيهات سندها فى اللغات واللهجات .

وقد اتخذت هذه اللغات واللهجات أيضا تكأة فى النحو العربى لكثير من التفريعات التى تتدارك على القاعدة العامة أو تنقضها تماما ، مما زاد من تعقيد النحو العربى وصعوباته .

• روى الزبيدى : قال ابن نوفل : سمعت أبى يقول لأبى عمرو بن العلاء : أخبرنى عما وضعت مما سميته عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟؟ فقال : لا ، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ ؟ فقال : أعمل على الأكثر ، وأسمى ما خالفنى لغات (١) .

• قال أبو حيان : وذكر أبو الحسن قطرب وأبو عبيد والكوفيون أن من العرب من يقف على المنصوب المنون بالسكون ، تقول (رأيت زيد) وعزاها ابن مالك إلى ربيعة ، وهو — والله أعلم — ربيعة الفرس بن نزار ابن معد بن عدنان .

وفى البطون التى تفرعت عن ربيعة عالم شعراء لا يحصون ، ولا يوجد فى لسانهم الوقف بغير إبدال التنوين ألفا إلا إذا كان على سبيل الندور (٢)

فأبو عمرو بن العلاء فيما وضعه من العربية يحمل على الأكثر ويسمى ما خالفه لغات ، والذى يفسر هذا المسلك العلمى هو فهم علمائنا الأقدمين للصلة بين الفصحى واللهجات ، واعتبارهم الفصحى هى نفس اللغات المتعددة مما أطلقوا عليه أنه « كلام العرب » ، ولا يمكن دراسة هذا الحشد الكبير المختلط إلا بهذه الطريقة التى قررها أبو عمرو « أحمل على الأكثر وأسمى ما خالفنى لغات » وهكذا جاء النحو العربى وفيه قواعد عامة ذات احتمالات ولغات تتدارك عليها أو تنقضها .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ورقة ١٠١ .

وفى نص أبى حيان نموذج عملى لهذه النظرة ، فالوقوف على المنصوب المنون بالسكون لغة منسوبة إلى بعض العرب فى آراء بعض العلماء ، وهى منسوبة إلى ربيعة بالتحديد فى رأى ابن مالك ، لكن عالم الشعراء الذين لايحصون من ربيعة لايستعملون تلك الطريقة ، والشعر أحد مجالات الفصحى العامة ، فما الذى يعنيه كل ذلك ؟ !

إنه يعنى أن الوقوف بالسكون كان فى لهجة بعض فروع ربيعة ، ولم تحمله الفصحى العامة ليشيع ويوافق عليه عرفها ، لكن النحاة حملوه ودرسوه من اللهجة ، ووضعوا له قاعدة تمثل ظاهرة ضمها النحو العربى ، ذاك الذى يفترض فيه أنه للفصحى العامة أساسا .

هذا ، وليس من المفيد كثيرا هنا تقديم نماذج لما أحدثته نظرة النحاة للصلة بين الفصحى واللهجات من خلط فى دراسة النحو العربى ، إذ يمكن الحصول على ذلك دون عناء ، وذلك بتصفح أحد مطولات المتأخرين « كارتشاف الضرب » لأبى حيان أو « شرح الأشمونى » ، وحينئذ ستطالع القارىء عشرات الأمثلة والنماذج لهذه النظرة .

خريطة القبائل العربية بين قبول النحاة ورفضهم

الحديث عن القبائل العربية يتجه أساسا إلى تلك القبائل التى شافهها العلماء فى البادية فى فترة ازدهار دراسة اللغة، وذلك بقيام العلماء من الرواة والدارسين بالرحلة للأعراب فى مواطنهم ، ثم قيام الأعراب بالوفادة على الحضر للغرض نفسه وهو أخذ اللغة عنهم ، وتلك هى الطريق التى تم بواسطتها نقل ما أخذ عن القبائل ودراسته ، وإذا شئنا التقريب الزمنى لذلك ، فإنه يقال : إن ذلك كان فى منتصف القرن الثانى الهجرى وما تلاه . أما ما قبل ذلك مما نسب للقبائل العربية من اللهجات، فهى أمور جاءت دون قصد ، إذ تناقلها الناس عفوا أو أصابها العلماء فى أشعار العرب التى صحت روايتها قبل ذلك .

وعلماء اللغة لم يرووا لغات القبائل بهدف الدراسة التاريخية للغة ، على معنى : تدوين اللهجات للوقوف على كيفية تطورها ومعرفة الصلة بين بعضها والبعض الآخر ، والصلة بين ظواهرها وظواهر الفصحى ، وكان ذلك يتم — لو حدث — بجمع اختلافات لهجات القبائل وأفرادها بالتدوين ، وتمييز أنواعها من حيث القرابة والبعد بين اللهجات ، وتتبع أسباب قرب الظواهر فى اللهجات أو بعدها ، بدراسة الصلات الاجتماعية للقبائل ، وذلك بالتتبع التاريخى لانتقالات القبائل فى الجزيرة العربية .

لكن كل ذلك — للأسف — لم يحدث ، وإن جاء شىء منه ، فقد جاء عفوا ، فإنهم قد وجهوا همهم فى تدوين اللهجات إلى ما يهمهم من تصاريف الكلام بنية وتراكيب وإعرابا ، أو إلى ما تنهض به أدلة الاختلاف بين العلماء بعضهم والبعض الآخر ، كما كان يحدث بين البصريين والكوفيين ، أو بين عالم وآخر وما يحتاج إليه ذلك من الشواهد والنوادر .

كما أن علماءنا — رحمهم الله — قاموا برواية لهجات القبائل ودراستها حين بدأ نشاطهم فى ذلك ، اعتمادا على اجتهاد كل منهم بالثقة بقبيلة أو أكثر يقيم بينها زمنا ويروى لغتها ، وإذا كانت القبائل الموثقة قد اشتهر أمرها بين العلماء ، وأصبح الأخذ عنها شبه عرف ، فليس معنى ذلك أنهم حددوا ذلك تحديدا منظما أثناء نقل اللغة، إذ قد عرف ذلك بينهم بتواصيهم على النقل من قبائل خاصة ، من مثل قول الخليل للكسائى حين سأله : من أين أخذت علمك هذا ؟؟ فقال : من بوادى الحجاز ونجد وتهامة ، فخرج وأنفد خمس عشرة قنينة فى الكتابة عن الأعراب سوى ما حفظ ، وكما هو واضح كان كلام الخليل للكسائى عاماً لا تحديد فيه .

وكتابة هذا الموضوع ببيان الآتى :

١ — القبائل العربية فى نص الفارابى وتوضيحها بالرسم

٢ — نظرة النحاة للغات القبائل من حيث القبول والرفض

٣ — معرفة أساس هذه النظرة

المشهور أن القبائل العربية تعود إلى أصلين كبيرين هما : القحطانية فى الجنوب والعدنانية فى الشمال ، وينسب إلى القحطانية قبائل حمير وغسان ولخم والأزد ومذحج وكندة وطيء ، ويعد منها قضاعة أيضاً عند بعض النسابين .

أما القبائل العدنانية فقد تركزت إقامتها فى الحجاز ونجد وتهامة ، وترجع القبائل العدنانية فى نسبتها إلى : معد ، وهو البطن العظيم الذى تناسلت منه قبائل الشمال ، فمن معد نزار التى تفرعت إلى خمسة فروع كبار ، وهى : أنمار وإياد وربيعة وقضاعة — فى بعض الآراء — ومضر التى اشتهرت بالفصاحة حتى نسبت لها اللغة ، فقيل « اللغة المضرية » ، ومن

أشهر القبائل المضرية كنانة — ومنها قريش — ثم تميم وقيس وأسد وهذيل وضبة ومزينة . ولكل قبيلة من هذه القبائل فروع ليس هنا مجال الإحاطة بها إحاطة شاملة مما تكفل به باقاضة كتب الأنساب .

هذا هو العرض العام لقبائل الجنوب والشمال ، فمن منها أخذت عنه اللغة ومن ترك ؟ ؟ — جا فى نص « الفارابى » المشهور :

والذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب وفى الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين . ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التى تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرؤون فى صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب والنمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ، لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس ، لأنهم كانوا سكان البحرين ، مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلا ، لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف ، لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم[1] .

---

(١) انظر الاقتراح ص ١٩ — المزهر جـ ١ ص ٢١١ .

وفيما يلي بيان للقبائل التي ورد ذكرها هنا:

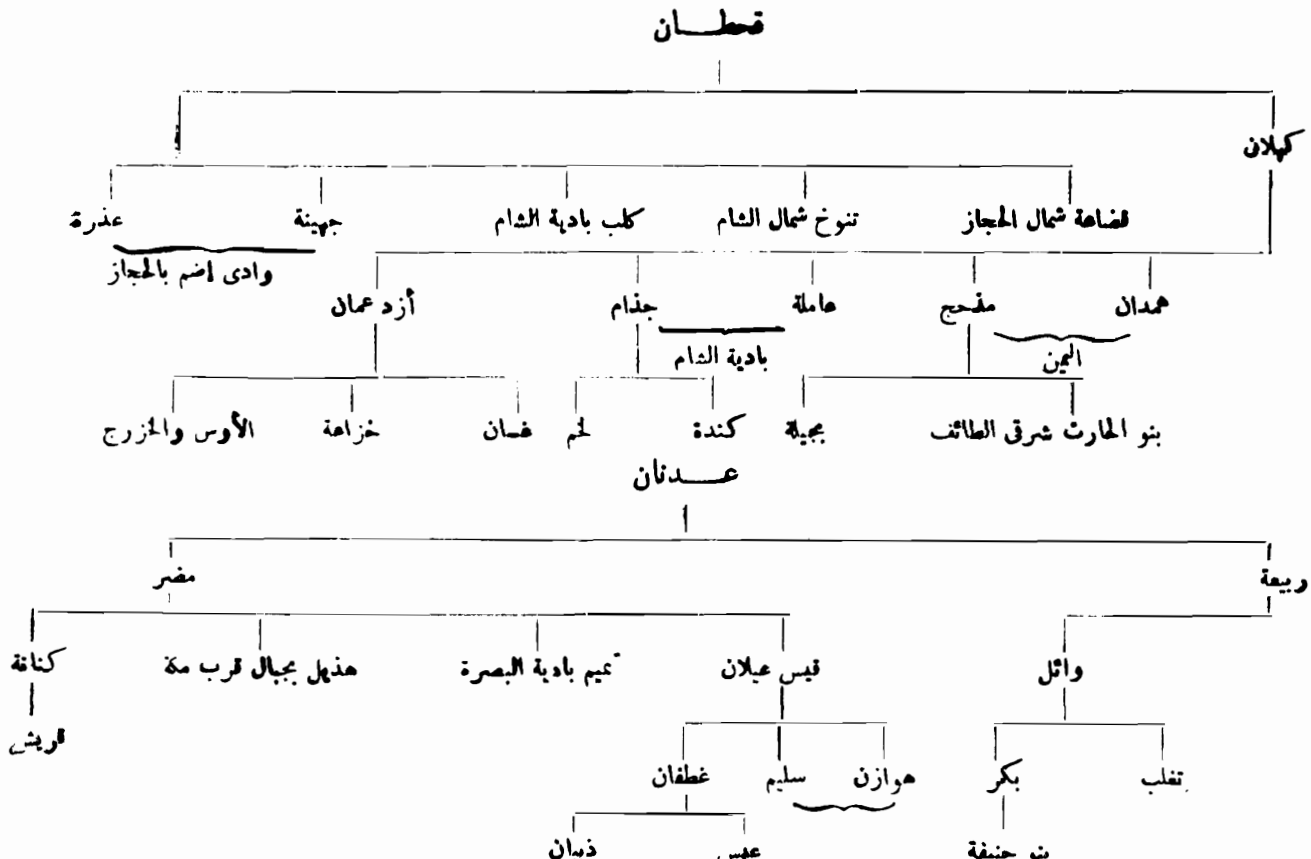

فإذا نظرنا إلى القبائل التى أخذ عنها النحاة موزعة على الخريطة وجدناها كما يأتى :

ولنا أن نتأمل كل ماسبق عن نسبة القبائل وتوزيعها الجغرافى المقرب لأمكنتها فى الجزيرة العربية حين رواية اللغة ، ثم ما أورده الفارابى فى نصه السابق عن موقف العلماء منها . فإنه يفهم من ذلك كله أن قبائل العرب لم تكن فى درجة واحدة من حيث الثقة بها والأخذ عنها ، إذ تخير العلماء بعضها ، فأخذوا عنه اللغـــة ، واعتمدوا عليه — كما قال الفارابى —

(*) هذه الخريطة أخذت عن (منهج النحاة العرب — بحث للدكتور تمام حسان — نوقش بكلية دار العلوم سنة ١٩٦٦) .

فى الغريب وفى الإعراب والتصريف ، وانصرفوا عن بعضها الآخر ، فلم يجمعوا لغته أو يعولوا عليه فى الدراسة .

ويمكن أن تعود احتمالات القبول والرفض لهذه القبائل إلى ما يلى :

(ا) الاعتماد على النسب العربى لعدنان وقحطان ، أو عرب الشمال والجنوب .

(ب) العزلة والاختلاط بين العرب وغيرهم من الأجانب .

من المشهور أن اللغة الفصحى كثيرا ما تنسب إلى « مضر » فيقال عنها « المضرية » وقد ردد هذه النسبة ابن خلدون فى المقدمة كثيرا ، فيقول « لغة مضر » و « لسان مضر » و « المضرية » ويقصد به اللسان الأول الذى وثق به العلماء .

ومن النص السابق للفارابى يتضح أن القبائل التى أخذ عنها العلماء ينتسب معظمها إلى العدنانية ، فالعدنانيون فى هذه القبائل يكونون نسبة عالية من بينها ، حيث أخذ عن قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة ، أما قبيلة « طيء » فهى قحطانية النسب جنوبية البيئة أصلا ، وقد أخذ عن بعضها كما نص عليه الفارابى .

إن هذه النسبة العالية فى الاعتماد على العدنانيين قد تدفع إلى الظن بأن ذلك كان السبب وراء سعى النحاة إليهم فى باديتهم والاعتماد على لغتهم.

ولكن ، بقليل من النظر والتأمل يتبين أن ذلك لم يكن إلا محض اتفاق وأن عنصر النسب إلى مضر وعدنان أو قحطان لم يدخل أساسا فى الاعتبار عند جمع اللغة ودراستها ، ويدل على ذلك ما يلى :

أولا : أن قبيلة « طيء » — كما هو واضح فى النسب والرسم — قحطانية جنوبية الأصل ، وقد نص الفارابى على الأخذ منها بقوله « وبعض الطائيين » ، وهذا البعض الذى اعتبر أهلا للثقة لدى العلماء لا شك أنه قد تهيأ له من عوامل الثقة — غير النسب — ما جعله جديرا بالأخذ عنه .

ويبدو أن قبيلة « طيء » عاشت أولا فى الجنوب من الجزيرة العربية ، ثم هاجر جزء منها إلى الشمال ، حيث أقام المهاجرون ديارهم فى منطقة بعيدة عن الأطراف والمخالطة — انظر الرسم — وهذا البعض وقع فى نطاق القبائل التى رأى النحاة أخذ اللغة عنها والاحتجاج على ظواهر الدراسة بلغتها .

• قال أبو حيان : من العرب من يلحق ألف التثنية وواو الجمع ونون الإناث — فى عامل الفاعل — والمختار أنها حروف علامات تدل على التثنية والجمع .

وحكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة هم « طيء » يلتزمون العلامة أبدا ولا يفارقونها (١) .

• من الأمور المشهورة فى النحو العربى استعمال (ذو) من الموصولات المشتركة ، وقد تثنى وتجمع ، وذلك فى لغة «طيء» ويقول فى ذلك ابن مالك (وهكذا ذو عند طيء شهر) .

ثانيا : قبيلة « حنيفة » إحدى القبائل العدنانيـــة ، إذ تنسب إلى بكر إحدى فروع وائل المنسوبة إلى ربيعة — انظر الرسم — وقد انصرف

---

(١) ارتشاف الضرب ورقة ٩٠ .

العلماء عن الأخذ منها ، ومن عاود النظرة للرسم السابق يتضح له أن مساكنها كانت قريبة من عبد القيس وأزد عمان على الخليج العربى ، وقد أخرج الفارابى الأخيرتين بقوله « لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس » فعامل النسب إلى العدنانية لم يمنع العلماء من رفض لغة حنيفة ، لوجود ما يعارض ذلك مما اعتقد العلماء أنه يسىء إلى لغتهم .

ثالثا : حاضرة الحجاز : وأهم ما يطلق عليه « حاضرة الحجاز » فى ذلك الحين هو « مكة » وفيها قريش ، و « الطائف » وفيها ثقيف ، و « المدينة » وفيها بقايا الأوس والخزرج ، وقد انصرف العلماء فى نقل اللغة عن حاضرة الحجاز لأنهم — كما يقول الفارابى — صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم .

فقريش وثقيف والأوس والخزرج فى القرن الثانى من الهجرة غير أهل للثقة فى نظر العلماء ، أليس هذا غريبا .. وبخاصة مع « قريش » التى اشتهر عنها من قبل أنها أصل الفصاحة ، وقد نزل القرآن بلغتها ، فسبحان مغير الأحوال واللغات !!

والملاحظ أنه ينتسب من هذه القبائل إلى العدنانية قريش وثقيف ، وإلى القحطانية الأوس والخزرج ، ومع ذلك فإن هذه النسبة لم ترجح هذا ولا ذاك ، فرفض العلماء الأخذ عنها جميعا ، لأنهم خالطوا غيرهم ، ففسدت ألسنتهم .

والذى يستخلص من ذلك كله أن عوامل النسب إلى عدنان أو قحطان والنسبة إلى الجنوب أو الشمال لم تكن الأساس الذى قبل العلماء من أجله لغات القبائل أو رفضوها حين رحلوا للبادية فى القرن الثانى ، ويلبغى البحث إذن عن سبب آخر يفسر قبولهم ورفضهم .

إن الشيء المقنع الذى يفسر موقف النحاة من القبائل هو (العزلة والاختلاط بين العرب وغيرهم من الأجانب) ، وهذا أمر فى حاجة إلى إيضاح.

يمكن التأكد من ذلك بمراجعة ما ذكره الفارابى على خريطة القبائل السابقة ، ومن ذلك يتضح أن القبائل التى أخذ عنها تتصف بصفتين :

الأولى : أنهم يعيشون فى وسط الجزيرة بعيداً عن الأطراف ، وبذلك تحققت لهم العزلة ، والمتأمل للرسم السابق يرى أن قبيلة تميم فى الشرق قرب الخليج العربى ، وقبيلة كنانة فى الغرب قرب البحر الأحمر كلاهما على خط وسط الجزيرة ، وفى بيئة طبيعية ضمنت لكل منهما العزلة والصيانة عن الاختلاط بالأجانب .

أما قبائل قيس وهذيل وهوازن وطيء ، فإنها تكاد تتوسط الجزيرة العربية تماما .

ومن ذلك تفهم النصوص الآتية التى وردت فى مدح فصاحة هذه القبائل من العلماء :

• قال أبو زيد الأنصارى. ما أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من هؤلاء بكر بن هوازن وبنى كلاب وبنى هلال ، أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية ، وإلا لم أقل : قالت العرب (١) .

فالذى ذكره أبو زيد — وهو ثقة — فروع من قبيلة «هوازن من قيس» وثق بفصاحتها وبخاصة «بكر» التى من بطونها «سعد بن بكر» وهم الذين استرضع النبى ﷺ فيهم ، واكتسب الفصاحة منهم .

• وذكر الشعر عند عبدالملك بن مروان ، فقال : إذا أردتم الشعر الجيد

(١) الاقتراح ص ٨٣ .

فعليكم بالزرق من قيس بن ثعلبة — وهم رهط أعشى بكر — وأصحاب النخل من يثرب — يريد الأوس والخزرج — وأصحاب الشعف من هذيل — والشعف : رؤوس الجبال (١) .

ففى كلام عبد الملك ما يفهم منه فصاحة قيس وهذيل ، ويبدو أن شهرة هذه القبائل بالفصاحة سبقت وقت الرواية المنظمة بزمن طويل .

• قال ابن هشام : يقال من نحو (قال وباع) مبنيين للمفعول (قول وبوع) فى لغة فقعس ودبير — وهما من فصحاء بنى أسد (٢) .

وأمثال ذلك كثير مما يدل حقا على ثقة العلماء بلغات هذه القبائل وبخاصة ما عاش منها أكثر بعدا عن الأطراف .

الثانية : أنهم كانوا يعيشون فى البوادى لا الحضر ، وقد نص الخليل على أسماء هذه البوادى حين أرشد الكسائى لاكتساب اللغة من « بوادى الحجاز ونجد وتهامة » التى حصل هو نفسه علمه منها من قبل ، ومن المعلوم أن البوادى مظنة العزلة ، فلا يجتازها الأجانب إلا نادرا ، بالقياس إلى جولانهم المستمر فى الحضر للأخذ والإعطاء .

فتحقق هاتين الصفتين السابقتين للقبائل المأخوذ عنها ضمن عزلتها وصيانتها ، وترتب على ذلك ثقة العلماء بها .

أما القبائل الأخرى التى لم يؤخذ عنها ، فإن المتأمل للرسم يلاحظ أنها عارية من علامات الثقة ، فهى واقعة فى الأطراف ، مما يتسبب عنه كثرة الاتصال بغير العرب ، أو واقعة فى الحضر ، مما يتسبب عنه تعرضها لوفادات الأجانب باستمرار . ويمكن للمرء أن يتابع فى الخريطة القبائل التى انصرف

---

(١) العقد الفريد جـ ٥ ص ٢٧٣ .

(٢) تخليص الشواهد ورقة ٩٥ .

العلماء عن الأخذ منها ، فسيجد أنها تكون ما يشبه السور الخارجى للقبائل الموثقة ، كما هو واضح فى لخم وجذام وقضاعة وإياد وغسان والنمر وتغلب وبكر وعبد القيس وأزد عمان ثم اليمن والجنوب لصلتهما القديمة الحميمة بالأحباش ، وكذلك من اتصل اليمنيون بهم من القبائل بكثرة ، كبنى حنيفة وسكان اليمامة وثقيف ، وأخيرا القبائل التى كانت تقيم فى حاضرة الحجاز .

فأساس قبول العلماء ورفضهم إذن هو العزلة والمخالطة ، إذ يترتب على ذلك خلوص النطق أو اختلاطه ، ولا يقصد بذلك المخالطة على إطلاقها ، بل المقصود هو مخالطة الأجانب من الأعاجم خاصة ، والمخالطة الدائمة على وجه أخص .

وهذا يتحقق فى القبائل النازلة على الأطراف ، أو المستقرة فى الحضر ، ولهذا وثقوا بمن أخذوا عنه اللغة — بعد هذا الاحتياط — وثوقا يكاد يصل إلى حد التنزيه ، وإذا صادف العلماء أحد الظواهر اللغوية الشاذة لعربى من هذه القبائل تهيبوا من تخطئته ، وكثيراً ما نص ابن جنى فى الخصائص على أن العربى الفصيح إذا سمع منه ما يخالف اللغة السائدة ينبغى ألا يحكم على ذلك بالخطأ ما دام موثوقا من فصاحته ، فربما كان ذلك منه ارتجالا ، وربما وقع له من لغة قديمة طال العهد عليها ، ولم تصل إلينا ، وهو على كلتا الحالتين لا يصح الحكم عليه بالخطأ .

ولعل ذلك نفسه يفسر بعض المصطلحات التى أطلقت قديما على بعض قبائل العرب ، إذ أطلق على بعضها لفظة « الأرحاء » كما أطلق على بعضها الآخر لفظة « الجمرات » ويقصد « بالأرحاء » أولئك الذين أحرزوا دورا ومياها ، فلم ينزحوا عن أوطانهم ، بل هم يدورون فى أوطانهم كالأرحاء على أقطابها ، ومن هؤلاء فروع من تميم وأسد وطيء وكلب وربيعة .

أما الجمرات ، فمعناها الجماعات ، وذلك لاجتماع بعض القبائل على ألا يخرجوا منهم إلى غيرهم ، ولا يدخلوا من غيرهم فيهم ، وتذكر كتب الأنساب أن من هؤلاء بنى تميم بن عامر وبنى الحرث بن كعب ، وبنى ضبة وبنى عبس .

والمعتقد أن هذه الألفاظ لم تكن مما أطلقته القبائل على أنفسها ، بل أطلقها عليهم العلماء احتفاء بعزلة القبائل ومبالغتها فى التصون عن مخالطة غيرها من الأجانب والعرب على حد سواء .

ويبقى بعد ذلك أمران يتعلقان بهذا الموضوع .

أولا : من قبائل أطراف الجزيرة العربية لخم وقضاعة ، وكلاهما كان فى الشمال — راجع الرسم — وقد رفضت لغة القبيلة الأولى لمجاورتها القبط بمصر ، ورفضت لغة القبيلة الثانية لمجاورتها أهل الشام ، ولقد سبق أن قبيلة قضاعة اختلف فى نسبتها بين القحطانية والعدنانية ، ولعل السبب فى ذلك أنها كانت أولا فى الجنوب ثم تفرقت وذهب بعضها إلى الشمال فأقام هناك ، وهذا البعض صادفه العلماء حين بدأوا رواية اللغة .

والمهم فى ذلك أن كلا من قبيلتى قضاعة ولخم تذكران فى كتب المتأخرين من النحاة منسوباً إليهما لغات تترتب عليها آراء نحوية ، واللغات المنسوبة إلى قضاعة خاصة كثيرا ما توصف بالشذوذ ، ويبدو أن لذلك أصلا توضحه الرواية التالية :

« قال السيوطى : نقل ابن مالك فى كتبه لغة لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم واعترض عليه أبو حيان فى شرح التسهيل ، وقال : ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن(١) .

---

(١) الاقتراح ص ٢٠ .

وهذا النص يوضح المسألة تماماً ، فليس من عادة أئمـــة هذا الشأن الاعتداد بلغة لخم وقضاعة — كما قال أبو حيان — لكن ابن مالك قد خرج عن هذه العادة ، فاعتد بلغات هذه القبائل، وتابعه على ذلك المتأخرون عنه ، وهذا ما يفسر ورود ذلك فى كتبهم ، وهو فى الوقت نفسه لا يخل بالاتجاه العام للأخذ عن القبائل فى عصر الاستشهاد .

ثانيا : فى موقف التنابذ بين البصريين والكوفيين كثيرا ما طعن البصريون فى آراء منافسيهم اعتمادا على أن الأعراب الذين أخذوا اللغة عنهم لا يعتد بهم .

• قال أبو حاتم : فإذا فسرت حروف القرآن المختلف فيها ، أو حكيت عن العرب شيئا ، فإنما أحكيه عن الثقات منهم مثل أبى زيد والأصمعى وأبى عبيدة ويونس وثقات من فصحاء الأعراب وحملة العلم ، ولا ألتفت إلى رواية الكسائى والأحمر والأموى والفراء ونحوهم ، وأعوذ بالله من شرهم(١) .

• ومن ذلك الأبيات المشهورة بين دارسى النحو والمنسوبة لأبى محمد يحيى بن مبارك اليزيدى البصرى :

كنا نقيس النحو فيما مضى ... على لسان العرب الأول
فجاء أقـــوام يقيسونه ... على لغى أشياخ قطر بل
فكلهم يعمل فى نقض ما ... به يصاب الحق لا يأتلى
إن الكسائى وأشياعه ... يرقون فى النحو إلى أسفل

ولعل أشهر من تعرض لذلك من الكوفيين هو « الكسائى » إذ يرد عنه فى كتب طبقات النحاة روايات تدور حول عدم الثقة بروايته اللغة ،

---

(١) مراتب النحويين ص ٩٠ .

وذلك بالطعن فى الأعراب الذين رواها عنهم وأخذها منهم . فيقال عنه مثلا : إنه قدم البصرة ، فأفاد علما كثيراً صحيحاً ، ثم قدم الكوفة ، فأخذ عن «أعراب الحُطَمِيّة» فأفسد بذلك ما أخذه من البصرة ، أو يقال عنه : إنه عول حقاً على السماع وروى ما سمع ، ولكنه لم يكن يروى لغة الفصحاء ولا من يؤخذ عنه ، وتردد كثيراً أن الأعراب الذين شهدوا له ضد سيبويه كانوا من « أعراب الحطمية » هؤلاء الذين كان الكسائى يقوم بهم ، ويأخذ عنهم .

فمن أعراب الحطمية ؟! وما حقيقة الأمر فى هذه القضية ؟!

واضح أن هؤلاء الأعراب كانوا من الوافدين على الكوفة بما يحملون من فصاحة تدر عليهم الكسب المـــادى ، نتيجة احتفاء العلماء بهم وبفصاحتهم ، « والحطمية » كانت إحدى محال الكوفة التى أقام بها هؤلاء الأعراب ، ويبدو أن هؤلاء الأعراب كانوا جماعات كثيرة أقامت بظاهر المدينة وباديتها ، وكان معظمهم من بنى أسد إحدى القبائل الموثقة ، وقد وردت نسبتهم نصاً فى بعض هذه الروايات عنهم ، كما قيل عن ابن الأعرابى « إنه سمع من الأعراب الذين كانوا ينزلون بظاهر الكوفة — بنى أسد وبنى عقيل — فاستكثر »

ولم يكن ذلك غريبا ، فقد كان هذا شأن العلماء فى ذلك الوقت مع من يفد من الأعراب إلى الحضر ، فعل ذلك علماء البصرة كما فعل الكسائى وغيره من علماء الكوفة ، فلماذا إذن اتخذ ذلك وسيلة للطعن فى الرجل وعلمه ؟!

إن تفسير ذلك جد يسير ، فقد كان الدافع لذلك هو المنافسة والعصبية البلدية ، ذلك أن الكسائى لم يفد علمه من هؤلاء الأعراب فقط ، إذ من

المعلوم أن الخليل حين أرشده إلى بوادى الحجاز ونجد وتهامة ، خرج وأنفد خمس عشرة قنينة فى الكتابة عن الأعراب سوى ما حفظ ، ويفهم من ذلك أن خروجه كان لهذه البوادى لا لظاهر الكوفة .

وبهذا الفهم تتضح قيمة هذه الروايات وموضعها من الصحة والادعاء ، ويبقى لعلمائنا الأقدمين — رحمهم الله — موقفهم من القبائل الذى تحكم فيه مبدأ (العزلة والاختلاط) .

المفاضلة بين لغات القبائل فى دراسة النحاة

كتب ابن جنى فى الخصائص تحت عنوان (اختلاف اللغات وكلها حجة) قائلا : ليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها ، وقد نقل السيوطى هذا المعنى نفسه فى « الاقتراح » بما يكاد يتفق معه فى الألفاظ ، وأضاف بعض عبارات من عنده تفيد التفريع على المعنى العام السابق ، مثل « كل ما كان لغة لقبيلة ، قيس عليه » و « الناطق على لسان لغة من اللغات مصيب غير مخطىء » .

والمقصود باللغات التى نسب لها الاختلاف هنا لغات القبائل التى رأى النحاة قبولها والأخذ عنها ، وهم — كما سبق فى نص الفارابى — قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، فعنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب والإعراب والتصريف .

فلغات هذه القبائل وفروعها هى موضوع هذه الفقرة من حيث الاستحسان والاستهجان ، أما القبول العام لها فمن الواضح فى النصوص السابقة أن العلماء قد أثبتوا حجيتها بصورة عامة ، فمن نطق على ألسنتها أو قاس عليها فهو مصيب غير مخطىء ، فلكل لغة منها على حدة احترامها فليس لأحد رد إحدى اللغتين بالأخرى ، لأنهـــا ليست أولى بذلك من رسيلتها .

فهذا الموقف العام لا شأن لنا به هنا ، فقد تقدم الرأى فيه ، لأن موضوع هذه الفقرة هو عدم تسويتهم بين مراتب قبول هذه اللغات ، فهم يستحسنون بعضها ويستقبحون البعض الآخر ، ويصفون بعضها بالعلو والسمو أو الفصاحة أو الأقوى فصاحة ، كما يصفون بعضها الآخر بالقبح

أو الرداءة أو الفساد ، ويعبرون عنها بقولهم (لُغَيّة) بما يشعر بتصغير أمرها وتحقير شأنها .

والدارس لهذه الظاهرة يصادف عبارات عامة لاتقدم مسوغات مقنعة للاستحسان أو الاستهجان ، كقولهم مثلا « وهى لغة رديئة تستعملها قبيلة كذا » أو ، وفى هذه اللغة فساد » أو « أولئك أفصح العرب » أو « هذه لغة فقعس ودبير وهما من فصحاء بنى أسد ، وغير ذلك من هذه الصفات العامة التى لا تفيد شيئاً محدداً ذا قيمة .

• قال بعض أهل اللغة : من العرب من يقول (الدمّ) بالتشديد كما يلفظ به العامة ، وهى لغة رديئة[1] .

• قال الحسن (البصرى) يوماً (توضيت) فقيل له : أتلحن يا أبا سعيد؟ فقال : إنها لغة هذيل وفيها فساد[2] .

لذلك كان من المجهد للدارس الحصول على مسوغات محددة لإطلاق هذه الصفات العامة فى تعليقاتهم على لغات القبائل ، وقد جمعت من هذه التعليقات المتناثرة الأمور الآتية :

• كثرة الاستعمال وقلته

• موافقة القياس ومخالفته

• لغة أهل الحجاز فى مقابلة لغة غيرهم

• ورود اللغة فى القرآن وعدم ورودها فيه

---

(١) أمالى ابن الشجرى ص ٣٨٣ .

(٢) ألف باء (البلوى) جـ ١ ص ٤٦ .

وكل واحد من هذه الأمور الأربعة فى حاجة إلى بيان وتأييد .

أما الأمر الأول فقد نص سيبويه على نماذج منه ، وذكر رأيه فيها ثم شرح ذلك ابن جنى نظرياً فى أكثر من موضع من كتابه « الخصائص » وقدم له تعلات افتراضية تعجب الذهن .

* فما أورده سيبويه : هذا باب ما كان من (أفْعَل) صفة فى بعض اللغات ، واسماً فى أكثر الكلام ، وذلك (أجدل وأخيل وأفعى) فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً ، وقد جعله بعضهم صفة[1] .

* ويقول ابن جنى : إذا تساوت اللغتان ، فلك أن تستعمل إحداهما ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها . . .

فإذا قلت إحداهما رواية ، وكثرت الأخرى ، نأخذ بأوسعهما رواية ، فإذا كان الأمر فى اللغة المعمول عليها هكذا وعلى هذا ، فيجب أن يقل استعمالها ، وأن يتخير ماهو أقوى وأشيع منها ، إلا أن إنساناً لو استعملها ، لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، ولكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين[2] .

فالذى يفهم من هذين النصين اعتبار النحاة « الكثرة والقلة » فى اللغتين أو اللغات ، وأن اللغة إذا كثرت فى الكلام تكون أجود مما قلت فيه — كما قال سيبويه — ومن استعمل القليلة منهما يكون مخطئاً لأجوههما — كما قال ابن جنى — بل إن ابن جنى ليذهب أبعد من ذلك ، إذ يلزم المتكلم

---

(١) كتاب سيبويه ج ٢ ص ٥ .

(٢) راجع : الخصائص ج ٢ ص ١٠ — ١١ .

المعوّل على اللغة الأقل استعمالا أن يعدل عن ذلك إلى تخير ما هو أقوى وأشيع ، وكأنما أصبح الأمر أوامر تراعى لا لغة تنطق .

إن اعتبار القلة والكثرة أمر جدير بالتقدير والقبول إذا كان مجال البحث فى لهجة واحدة محددة البيئة والزمن ، حينئذ يكون هذا الاعتبار صحيحا ، ويؤدى إلى نتائج مقنعة ، أما إذا كانت هذه الكثرة والقلة بين لغات متعددة البيئة مختلفة الزمان والمكان ، فحينئذ تكون الموازنة بهذا الاعتبار خاضعة لظروف غير موضوعية ، إذ تخضع لظروف القبيلة وعددها وشهرتها ، وحظ الراوى من الأخذ عنها . وتكون الجهة منفكة — كما يقول أصحاب المنطق .

أما الأمر الثانى فهو تأثير القياس فى ترجيح لغة على أخرى ، ويكون ذلك بموافقة إحدى اللغتين القياس أو تعضيده لها ، إذا وردتا عن ظاهرة لغوية واحدة .

« قال سيبويه : هذا باب اختلاف العرب فى الاسم المعروف الغالب « إذ استفهمت عنه بـ (مَنْ) .

أعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل (رأيت زيدا) (من زيدا) وإذا قالوا (مررت بزيدٍ) (من زيدٍ) وإذا قالوا (هذا زيدٌ) (من زيدٌ) — وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ، وهو أقيس القولين (١) .

« قال ابن هشام : زعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز (كم) الخبرية إذا كان الخبر مفردا ، وروى قول الفرزدق :

---

(١) كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٠٣ .

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري

بالخفض على قياس تمييز «كم» الخبرية ، وبالنصب على اللغة التميمية ، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم (١) .

ويكفي هذان النموذجان — ومثلهما كثير — للدلالة على ما نحن بصدده من اعتبار القياس عاملا مرجحا بين لهجات القبائل ، فسيبويه يرجح لغة تميم على لغة الحجاز في أسلوب الحكاية ، يدل عليه استخدامه «أفعل التفضيل» على غير بابه «وهو أقيس القولين» دلالة على شدة ميله إليه ورغبته فيه ، لأن القياس هنا يقتضي الرفع على أساس المبتدأ والخبر في (من زيد) فهو قياس واحد ، واستخدامه أسلوب التفضيل دلالة على الترجيح في الظاهرة اللهجية نفسها لا في القياس فيها

أما ابن هشام فيرى عكس ذلك في ترجيح لغة الحجازيين على لغة التميميين في تمييز «كم» الخبرية ، لأن الخفض — في رأيه — هو القياس ، ويدل على هذا الترجيح ما بدأ به كلامه من نسبة «الزعم» إلى من ينسب إلى تميم النصب في التمييز ، ثم محاولته — أخيرا صرف رواية النصب في بيت الفرزدق إلى وجه آخر ، باعتبار أن «كم» استفهامية لا خبرية ، وذلك كله يدل على ترجيحه خفض التمييز الذي هو القياس .

هذا الموقف الفرعي لاحترام النحاة القياس جزء من موقفهم العام منه ، فقد وضع النحاة الأقيسة بناء على ملاحظة استعمال الكلام العربي في الأعم الأغلب ، ثم حكموه في الاستعمال وفي آرائهم أيضا . ولقد وصلت المبالغة في النظر إلى علاقة القياس باللهجات إلى حد افتراض وضعه في الأصل

---

(١) المغني ج ١ ص ١٨٥ .

مع وضع اللغات المختلفة ، سواء أكان هـذا الواضع الله أم الإنسان ، وقد أورد ابن جنى عن الأخفش قوله : اختلاف لغات العرب إنما جاء من قبل أن أول ما وضع منها ، وضع على خـلاف ، وإن كان كله مسوقا على صحة وقياس ، فكأنما كانت الأقيسة قوالب معدة لديهم عند الوضع ، وإذا كان لها هذا التأثير والقيمة ، فلا غرابة إذن أن تستخدم فى الترجيح والمفاضلة .

ومن المعلوم أن الأقيسة أحكام استنبطها الدارسون من ملاحظة ظواهر اللغة وأمثلتها فى البنيـة وتأليف الـكلام والإعراب ، وهذا شىء مطلوب فى البحث عامة ، وفى بحث اللغة خاصة ، فإذا انقلب الأمر به ، فأصبح أداة تحكم بدل أن يكون نتيجة ملاحظة ، واستخـدم فى الترجيح والمفاضلة بين اللغات بدل اقتصاره على مورده من الأمثلة ، فإنه حينئذ يكون قد خرج عن حده إلى ضده ، واستخدم بذلك فى غير موضعه .

أما الأمر الثالث فيما رآه النحاة عن المفاضلة بين اللغـات فهو اعتبارهم لغة أهل الحجاز أعلى مرتبة من غيرها من اللغات ، ويبدو ذلك فيما يلاحظ فى دراسة النحو العربى حين التعرض لظاهرة لهجيـة متعددة الأوجه ، إذ يوردون حينذاك هذه الأوجه منسوبة إلى القبائل ، مع تقديم ما ينسب إلى أهل الحجاز عن غيرهم .

وبالجملة فإن الانطباع الذى يخرج به المرء من تصفـح بعض المسائل التى تـكون لغة الحجاز طرفا فيها هو تعاطف النحاة مع هذه اللغة عموما ، وإن كان هذا العموم لا يقدم دليـــلا حاسما صريحا لإثبات ذلك عنهم ، كما فى النموذجين الآتيين :

• جاء عن الفراء قوله : واعلم أن كثيرا مما نهيتك عن الـكلام به من شاذ

اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته ، لرخصت لك أن تقول (رأيت رجلان) ولقلت (أردت عن تقول ذاك) ولكن وضعنا مايتكلم به أهل الحجاز ، وما يختاره فصحاء الأمصار (١).

● جاء فى حديث ابن هشام عن الاستثناء المنقطع : وإن كان منقطعا ، فالحجازيون يوجبون نصبه ، وهى اللغة العليا.. والتميميون يجيزون الإبدال ويختارون النصب (٢) .

فالذى يفهم من كلام « الفراء » أن لغة أهل الحجاز مصونة عن شاذ اللغات ومستكره الكلام ؛ وقد نص ابن هشام صراحة على أنها هى اللغة العليا .

ويبدو أن هذا التعاطف والتفضيل يعود جزء منه إلى الفكرة الشائعة من أن لغة قريش أفصح من غيرها — تقدم الرأى فى ذلك — وقريش فى الحجاز ، فينبغى أن يترتب على ذلك أيضا نسبة فضل تماثل للغة الإقليم كله ، وهو ترجيح لغته على غيرها من لغات الأقاليم الأخرى .

والحق أن هذا الترجيح يفتقر إلى مسوغ لغوى مقنع ، فإن الحجازيين — ومنهم أهل الحاضرة — كانوا أكثر من غيرهم تعرضا للاحتكاك والمخالطة بغيرهم ، وذلك يعرض لغتهم لما يصاحب ذلك من التحريف والفساد فى النطق، مما دفع علماءنا الأقدمين إلى الانصراف عن الأخذ من حاضرتهم ، — كما صرح بذلك الفارابى فى نصه عن القبائل — والذى أزعمه — وأرجو ألا يجانبنى فى ذلك التوفيق — أن التعاطف مع لهجة الحجاز وتفضيل لغته سببه الشهرة والدافع الدينى ، لا واقع الأمر فيما كانت عليه اللغة .

---

(١) تكملة ماتغلط فيه العامة ص ٥ .

(٢) انظر : شرح شذور الذهب ص ٢٦٥ .

ويبقى بعد ذلك الأمر الرابع والأخير فى مرجحات لهجة على أخرى ، وهو ما يلخصه قول ابن خالويه :

• قد أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت فى القرآن فهى أفصح مما فى غير القرآن لا خلاف فى ذلك (١) .

وأنا مع هذا الإجماع ، بشرط أن يفهم فهما معينا ، مؤداه أن اللغة إذا وردت فى القرآن ، فقد أصبحت شيئا مختلفا عما كانت عليه وهى لهجة ، إذ تصبح حينئذ عنصرا من عناصر اللغة الفصحى العامة ، حيث استخدمت فى أرقى نص نموذجى لها ، أما التلفت إلى الوراء لرؤية ما استخدم فى القرآن من منظار اللهجة ، فإنه قد يفيد تاريخ استعمال الألفاظ والجمل ، لكنه لا يدل على الترجيح أو التفضيل .

أخيراً : فإن موقف النحاة من هذه القضية يعود إلى أمرين متلازمين هما :

الأول : اعتبار اللغة الفصحى هى اللهجات مجتمعة .

الثانى : إمكان أن تكون لغة أفضل من لغة أخرى .

والأمر الأول كان أساس نظرتهم للصلة بين الفصحى واللهجات وقد تقدم ذكره .

أما الأمر الثانى فهو الإضافة الجديدة هنا لموقفهم من اللهجات ترجيحا ومفاضلة .

---

(١) عن : المزهر ج ١ ص ١٢٩ .

ثانياً

قضايا الفصحى واللهجات فى ضوء النظرة الحديثة للمستوى اللغوى

١ ــ الصلة بين اللغة المشتركة ولهجاتها فى الاستعمال والدراسة

الرأى فى هذا الموضوع من وجهة النظر الحديثة يتضح ببيان الآتى :

(ا) الصلة بين اللغة المشتركة ولهجاتها فى الاستعمال

(ب) ضرورة تحديد مستوى اللغة أو اللهجة فى الدراسة

(ج) الرأى فى فهم النحاة للصلة بين الفصحى واللهجات

إن وجود اللغة المشتركة واللهجات المحلية فى اللغات أمر تحتمه الضرورة الاجتماعية وما تقتضيه من تفاوت مستوى الاستعمال وحاجاته ، تبعا لحاجة الناطقين أنفسهم ، لاستخدام اللغة فى المواقف العامة والراقية أو مواقف الحياة العادية والخاصة بالبيئة المحلية ، ويكاد اللغويون المحدثون ــ فيما أعرف ــ يجمعون على هذا الفهم فيما يتعلق بالفصحى واللهجات ، وإن تفاوتت جهودهم بعد ذلك فى بيان الظروف التى تؤدى إلى وجود كل من هذين المستويين فى اللغات ، والطريقة التى يحدث بها تكون المشتركة من اللهجات أو العكس ، مما لا يعنينا هنا ذكره بالتفصيل .

● يقول دى سوسير : ولكل لغة لهجاتها، وليس لواحدة منها السيادة على الأخريات ، وهى فى العادة متفرقة مختلفة (١) .

● يقول فندريس : الذين يتكلمون إحدى اللغات يميلون دائما إلى المحافظة عليها كما هى ، وكذلك التبادل الكلامى الذى يحدث باستمرار بين أعضاء مجموعة اجتماعية واحدة يؤدى إلى توحيد اللغة ــ ومن هنا تنشأ اللهجات ، وكذلك اللغات المشتركة التى تسير مع اللهجات جنباً إلى جنب (٢) .

---

(١) Coursein General Linguistics, P. 195.

(٢) اللغة ص ٢٣٦ .

وما دام لكل لغة لهجاتها — كما يقول دى سوسير — وأن اللغة المشتركة تسير مع اللهجات جنباً إلى جنب — كما هو رأى فندريس — فإن من الأمور العادية أن يحدث بين المستويين تبادل يشمل معانى الكلمات والصيغ وطريقة تأليف الكلام، ويتأثر الاستعمال فيهما بالعادات النطقية للآخر، وهذا التأثير والتأثر دائم الحركة والاستمرار، ومع ذلك يبقى مستوى المشتركة واللهجات متميزاً، يحرسه الاستعمال نفسه، فإن انتقال عناصر لهجية إلى الفصحى يبقى منسوباً إلى أصله اللهجى المحصور ما لم تتمثله اللغة المشتركة، ويشيع استعماله فيها، ومتى تحقق له ذلك، فإن نسبته إلى أصله اللهجى تبقى قائمة تاريخيا فقط، أما بعد الانتقال للفصحى، فإنه يصبح عنصرا جديدا من عناصر المشتركة بتمثلها له والموافقة على استعماله، وكذلك الأمر بالنسبة لما تتأثر به اللهجات من عناصر اللغة المشتركة، فإن الاستعمال هو الحكم أيضا فى قبول تلك العناصر أو رفضها.

• يقول فندريس: إذا اتفق لبعض العناصر المحلية أن تدلف إلى اللغة المشتركة، فليس معنى هذا أننا نواجه بقايا لهجية أو أمام لهجة جديدة فى سبيل التكوين، بل تواجه اللغة المشتركة نفسها فى مظهر محلى (١).

ومعنى هذه العبارة أن هذه العناصر اللهجية التى استعملت فى المشتركة لا ينظر إليها بعد هذا الاستعمال على أنها — بتعبيره — بقايا لهجية، بل هى من اللغة المشتركة نفسها وإن ارتبطت بأصلها المحلى باعتبار نسبتها التاريخية.

والخلاصة أن التأثير والتأثر — فى أية لغة — بين المشتركة ولهجاتها أمر واقع مستمر، ومع ذلك لا يؤدى إلى الخلط بين المستويين فى اللغة إذا أخذ فى الاعتبار موافقة الاستعمال نفسه على القبول أو الرفض.

---

(١) السابق ص ٣٣٦.

ومن ذلك يعلم أن البحث فى اللغة لا يقتصر على مستوى دون آخر، بأن يوجه الاهتمام للفصحى فقط — كما فعل النحاة العرب — أو يوجه الاهتمام إلى اللهجات فقط، كما يدعو لذلك بعض المتحمسين فى عصرنا الحاضر عن جهل أو غرض ، فكلا المستويين جدير بالبحث والنظر باعتباره نشاطا اجتماعيا للناطقين باللغة من جهة ، ولما تفيده الدراسة فى كلا المستويين من الآخر من جهة أخرى ، وتبرز هذه الفائدة بصورة واضحة فى فهم التطور التاريخى لكل من المشتركة ولهجاتها ، بمعرفة مدى ما أفادته كل منهما من العناصر اللغوية فى الأخرى ، وما تمثلته من ذلك ، فقدر له الانتشار والبقاء، وما استعمل فى إطار محصور بين فرد أو أفراد ، فانزوى ، ثم توارى فى ظلال النسيان .

أجل ، من الواجب ألا نهمل زاوية من زوايا البحث فى الفصحى أو اللهجات ، ولكن مع ذلك ينبغى تجنب الخلط بين المستويين فى الدراسة فإن لكل منهما مجال استعماله الخاص ونظامه المتميز ، وانتقال عناصر من أحدهما للآخر لا يخرجه عن هذا المجال ، ولا يؤدى للخلط فيه كما سبق بيانه آنفا فى الصلة بينهما فى الاستعمال ، ويبدو أن الذين يعارضون دراسة اللهجات إشفاقا على الفصحى يلتبس عليهم الأمر فى التفريق بين الدراسة والاستعمال الفعلى للغة ، إذ يتصورون أن دراسة اللهجات والاهتمام بها يؤدى إلى إضعاف الفصحى وإهمالها ، وهذا خطأ فى التصور لا شك فيه ، والأمر على عكس هذا التصور تماما ، إذ تؤدى دراسة كل منهما إلى فوائد محققة بالنسبة للآخر ، أما الأمر الخطير حقا فهو الخلط بين المستويين فى الاستعمال ، بأن تستعمل الفصحى فى مجال خاص باللهجات أو العكس ، والدعوة لذلك دعوة عقيم لن يقدر لها النجاح ، لمجافاتها للواقع الاجتماعى للغة .

وفى ضوء ذلك يتضح موقف النحاة العرب من الصلة بين الفصحى واللهجات فى الآتى :

أولا : أن عدم التفريق أصلا بين العربية الفصحى ولهجاتها أمر لا يتفق مع طبيعة اللغات والمستوى الاجتماعى لاستعمالها ، وهو لم يتفق مع واقع الأمر فى اللغة العربية طوال عصر الاستشهاد ، فقد وجه النحاة نظرهم إلى اللغة من زاوية الفصحى فقط ، فأهملوا بذلك الواقع الاجتماعى للغة ، وظل ما لدينا عن اللهجات قاصراً عن إعطاء صورة كاملة مفيدة عن استعمالها وتطورها حتى اليوم .

ثانياً : أن اعتبار الفصحى تشمل لغات القبائل المتعددة التى وثقوها ثم جمع مادتها ودراستها بهذا الاعتبار قد أدى إلى الخلط والاضطراب فى تلك الدراسة ، من بناء القواعد على ظواهر لهجية ، ومن اختلاف الآراء حول المسائل اعتمادا على ما ورد من بعض القبائل ، ومن وجود آراء واختلافات لا تتفق مع الفصحى فى نصوصها الموثقة كالقرآن والحديث والشعر ، والاطلاع على أحد المطولات النحوية — كالأشمونى مثلا — يدل على ذلك المعنى ويؤيده ،

وفى فهمى أن جهودنا الآن ينبغى أن تتجه إلى أمرين يتكاملان معا ، أولهما : فى المادة اللغوية التى نص فى كتب النحو على أنها منسوبة إلى إحدى اللهجات ، والنظر فيها فى ضوء النصوص الموثقة عن عصر الاستشهاد لمعرفة مدى استخدامها فى الفصحى ، فيثبت منها ما تمثلته ، وشاع استعماله فيها ، باعتباره عنصرا من عناصرها ، ويتوقف فيما لا يثبت له ذلك ويترتب على ذلك تصفية الآراء والخلافات التى بنيت عليها ، فأدت إلى صعوبة النحو العربى واضطراب مسائله .

ثانيهما : دراسة تطور اللغة العربيـــة - إن أمكن — فى ضوء الفهم الحديث لاختلاف مستوى الفصحى عن اللهجات ، وأضعف الإيمان فى ذلك هو تطبيق هذا الفهم على دراسة اللغة العربيـة فى الوقت الحاضر ، بتوجيه الاهتمام إلى المشتركة ولهجاتها جميعا ، مع تخصيص كل منهما بدراسة مستقلة يفيد كلاهما من نتائجها .

٢ — قيمة التفريق بين لغات القبائل على أساس العزلة والاختلاط

تبين من عرض نص الفارابى على خريطة تقريبية للقبائل أنه كان وراء أخذهم ورفضهم مبدأ ، العزلة والاختلاط بين العرب والأجانب ، فالعزلة تحقق المحافظة على النقاء والثقة ، والاختلاط مظنة الخلط والفساد ، فما هو الرأى فى هذا الموقف وما ترتب عليه ؟

نبادر ابتداء إلى الاعتراف بأن اعتماد النحاة على هذا الأساس فى القبول والرفض كان نتيجة ظروفهم الاجتماعية والعلمية ، إذ ازدهر النشاط فى رواية اللغة ودراستها فى النصف الثانى من القرن الثانى الهجرى ، وصاحبه فى تلك الفترة وما بعدها اختلاط اجتماعى كبير بين العرب وغيرهم فى الأمصار العربية ، وقد كان فى البصرة مثلا — وهى مركز أساسى لدراسة اللغة — فرس ونبط وروم وترك وغيرهم ممن ردد الجاحظ أسماءهم كثيرا فى كتبه ، وروى نوادرهم وأخبارهم ونطقهم ، ولم يقتصر هذا الاختلاط على الأمصار وحدها ، بل امتد نفوذه إلى بعض القبائل العربية نفسها ، ورأى النحاة أن هذا الاختلاط يؤدى إلى اللحن والفساد فى اللغة كما كان الأمر فى الأمصار التى يعيشون فيها ، وفى هـذه الظروف التى أحاطت بالعلماء أدام اجتهادهم للحصول على نموذج مثالى للفصحى إلى الأخذ بمبدأ ، العزلة والاختلاط بين العرب والأجانب ، فشاع التعارف عليـه فى رحلاتهم للبادية ، واختلف

موقفهم من القبائل تبعاً له ، وإلى هذا الحد يعتبر موقفهم صحيحـا بالنسبة لظروفهم واجتهادهم .

لـكن الأخذ بهذا المبدأ قد داخله ما أساء إليه من حيث الفهم وأسلوب الدراسة ونتائجها .

فالنحاة العرب جهدوا فى الحصول على نموذج نقى للفصحى ، وفهموا أن هذا النموذج يتحقق فى نطق القبائل التى لم تختلط بالأجانب ، ولهم ذلك ، لـكن الانصراف بعد ذلك عن دراسة لغات القبائل الأخرى لا مسوغ له فقد كان من حق لغات هذه القبائل أيضا أن تروى وتدرس ، لمعرفة تأثير هذا الاختلاط ومداه ، وكان هذا المسلك مفيدا بالنسبة لمـا وجهوا اهتمامهم له من الفصحى المثالية فى نظرهم ، إذ تتأكد دراستهم لها بمعرفة ما داخل غيرها من عناصر اللغات الأخرى ومدى تأثيرها على نطق القبـائل التى تعرضت الاختلاط ، فالربط بين العزلة والاختلاط والأخذ والترك قصر بدراسة النحاة عن الإحاطة الشاملة بمـا كانت عليه اللغة العربية بين كل القبائل فى عصرهم .

فأساس « العزلة والاختلاط » كان دافع الأخـذ به ظروف النحاة والفصحى كما تنطق فى الحضر ، ولو استخدم هذا المبدأ فى اختيار نماذج من نصوص الفصحى التى لم يفسدها الاختلاط — سواء أكانت تلك النصوص من الحضر أم البادية — ثم درست بمنهج صحيح دقيق ، لأفادت الفصحى من ذلك أجل فائدة . ولم يكن ثمة ما يدعو إلى الانصراف عن دراسة لهجات القبائل العربية فى بيئاتها المختلفة أيضا .

أما نقل هذا المبدأ من مجاله إلى مجال آخر ، باستخدامه فى اللهجات ثم التفريق بين ما يؤخذ وما يترك منها باعتباره ، وخلط ما أخـذ عن هذه

القبائل بنصوص المشتركة — كما قال الفارابى — فى الغريب والإعراب والتصريف ، فلم يكن له نتيجة إلا قصور معرفتنا الآن باللهجات العربية فى عصر الاستشهاد ، وإلا ذلك الاضطراب الذى نعانى منه الآن فى كتب مسائل النحو .

٣ — مدى صحة المفاضلة بين اللغات بالاستحسان والاستهجان

ينبغى بيان الآتى :

(ا) لا تفضيل بين اللغات أو اللهجات من وجهة النظر الحديثة

(ب) مناقشة موقف النحاة من هذا الموضوع

(ج) الرأى فى النصوص التى حدثت المفاضلة فيها وما بنى عليها من آراء

إن مهمة الباحث فى اللغة أن يصف ما أمامه فقط ، فيستقرئه دون أن يتجاوز ذلك إلى وصفه بالجودة أو الرداءة ، فإذا كانت الظاهرة المستقرأة مطردة ذكر ذلك ، وإذا تفرد عنها بعض الأمثلة ذكرها أيضا بحياد وموضوعية — ولنأخذ نموذجا من الأشمونى يوضح هذه الطريقة :

قال بعد شرح قول ابن مالك فى جمع التكسير :

وفَعْلاً اسما وفعيلا وفَعَل غير مُعتَلّ العين مُفعْلانٌ شمل

مما يحفظ فيه (مُفعْلان) فاعل : كحاجز وحجزان ، وأفعل فعلاء : كأسود وسودان وأعمى وعميان ، ومُفعَال كحوار وحوران وزقاق وزقان ، وفَعْلَة كقصفة وقصفان ، وفَعُول كقعود وقعدان (١) .

فقد دل استقراء النحاة للفصحى على اطراد الجمع على (فعلان) فيما ذكره ابن مالك ، وتفرد عن ذلك بعض الأمثلة ساقها الأشمونى دون حكم عليها بالجودة أو الرداءة — وهذه طريقة صحيحة .

(١) انظر : شرح الأشمونى جـ ٤ ص ١٣٨ .

أما إذا نص الدارس فى استقراء اللغة على الاستحسان أو الاستهجان فقد أقحم على موقفه الوصفى معنى دخيلا يتعلق بآرائه الشخصية أو إحساسه تجاه الاستعمال ، لكن لا علاقة له بوصف اللغة ، وهو مرفوض من وجهة النظر الحديثة ، فليس من عمل الباحث أن يفاضل بين اللغات أو اللهجات ، وليس من عمله أن يصف مسلك اللغـــة بالجودة أو الرداءة ، إذ يجب عليه — كما يقول دى سوسير — أن يدرس اللغة فى ذاتها ومن أجل ذاتها ، آخذا فى اعتباره أن كل لغة أو لهجة نظام اجتماعى يحقق الصلة بين الناطقين به ، وعليه أن يصف خصائص هذا النظام فقط ، سواء منه ما كان مطردا أم ما تفرد عن هذا الاطراد .

● يقول سابير : من رأى علماء اللغة أن كل اللغات واللهجات — من الناحية التاريخية — فى منزلة واحدة (١) .

ويدل ذلك صراحة على أن لكل لغة أو لهجة ما قيمتها ، وأنهما فى منزلة واحدة ، ويفهم منه أنه من واجب الباحث أن يلزم نفسه ترك تفضيل لغة على أخرى ، أو فصحى على لهجة ، أو ذكر أحكام الاستحسان أو الاستهجان على المادة اللغوية التى يدرسها .

وفى ضوء ذلك يمكن فهم موقف النحاة العرب فى التفضيل بين ما أطلقوا عليه : « لغات القبائل »

لقد أقحم النحاة هذه الأحكام على مادة اللغة نتيجة الفهم العام للغات القبائل ، إذ اعتبروها جميعا من اللغـــة الفصحى ، أما تعدد صور النطق — وكلها حجة — الذى يحدث الاختيار والتفضيل بين بعضها والبعض الآخر فهو — فى فهمى — أسلوب مناسب يحدث عادة مع ما فهموه وتعارفوا عليه من حجية اللغات .

(١) Selected Writting of Edward Sapir, P. 87.

ولم يتوقف الأمر عند الاستحسان أو الاستهجان المجرد ، بل انعكس تأثير ذلك على دراسة النحو العربى باستخدام ذلك فى مجالات النزاع وتعدد الآراء حول المسائل ، بهدف تقوية رأى واستضعاف آخر .

هذا . . والأسانيد التى اعتمد عليها النحاة لهذا التفضيل — مما دخل فى طوق معرفته وتفصيله سابقا — من الكثرة والقلة وموافقة القياس أو لغة الحجازيين أو القرآن — لا تنهض أدلة مقنعة لتفضيل لهجة على أخرى ، لأنها فى حقيقة الأمر تعود إلى منهج النحاة العام فى الخلط بين اللهجات والفصحى فى دراسة واحدة ، ومن اعتبار القياس حكما فى الاستعمال ، والعكس هو الصحيح ، ومن العرف الذى شاع عن لغة الحجازيين وتفضيلها على غيرها من اللغات .

وعلى ذلك فإن موقفنا الآن له جانبان يلخصهما ما يلى :

أولا : أن دراستنا للفصحى الحديثة ولهجاتها ينبغى ألا يقحم عليها مثل تلك الطريقة ، بأن يكون موقفنا من النصوص — بعد تحديد البيئة — موقف الواصف الذى يلاحظ ما أمامه دون حكم بالجودة أو الرداءة .

ثانياً : أن تلك النظرة تساعد مع غيرها فى تصفية دراسة النحو العربى مما شابه من أحكام على اللغات وآراء ترتبت عليها ، وقد سبق فى تقويم موقف النحاة من لغات القبائل أنه يمكن مراجعة نصوص اللهجات بعد جمعها من مصادرها — وقد قامت فعلا جهود فى ذلك من المحدثين — وفى صدد تصفية هذه اللهجات يؤخذ بالرأى الذى عرض هنا من طرح أوصاف الجودة والرداءة عن نصوص اللهجات ، وصرف النظر عما ترتب عليها من آراء نحوية .

والأخذ بهذا الفهم يحقق فائدة النحو العربى ودراسة اللهجات العربية القديمة أيضا .